القياس اللغوي

(وأهميته في تطوير اللغة)

الأستاذ شاكر طوفان العيساوي

بكالوريوس في اللغة العربية والعلوم الاسلامية
من كلية الفقه ـ العراق ـ النجف الاشرف

مقدمة البحث :

من المشاكل التي تواجه اللغة العربية اليوم مشكلة تطورها ومسايرتها لركب الحضارة ، لان اللغة ـ كما اثبت علم اللغة الحديث وعلماء الاجتماع عند دراستهم للظواهر الاجتماعية ـ ظاهرة اجتماعية مكتسبة كبقية الظواهر تتأثر بالمجتمع وتطوراته وتواكبه في سيره المختلف الاتجاهات . فاللغة والمجتمع متفاعلان لا ينفكان عن التفاعل ابدا ، ومن الخطأ ان نعتبر اللغة كائنا مثاليا يسير في تطوره مستقلا عن بني الانسان متجها نحو غاياته الخاصة (1) . فهي قبل كل شيء اداة للتفاهم الذي بدونه يصعب تكوين المجتمعات لان الافكار التي تملأ ذهن الفرد والعواطف التي تجيش في صدره ما كانت لتصل الى فرد آخر وتؤثر فيه وتدعوه الى التآلف لولا التعبير عنها باللغة ، ولولا هذا التعبير لباعد بينهما حاجز لا يزيله استعمال الاشارات المبهمة والاصوات الخرساء ، ولذلك نجد ان المرء اذا عاش بين قوم لا يحسن لغتهم تعاظم شعوره بالغربة والوحدة ، وانه متى ما وجد من يتكلم بلسانه سعى اليه سعي المشتاق والفه بكل يسر .

وللغة ارتباط وثيق بحضارة المجتمع، فاذا اتسعت حضارة امة من الامم وازدهرت وكثرت حاجاتها وتعددت مرافق حياتها نهضت لغتها فتكثر مفرداتها ويتغير تركيبها في سبيل التعبير عن المسميات والافكار الجديدة التي احدثها التمدن والتحضر ، اما اذا تخلفت الامة حضاريا واستكانت لجهل يخيم عليها فان لغتها ستكون

(1) اللغة : ج . فندرس ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ص 3 .

رفيقة لذلك التأخر والتخلف فتراها ركيكة التركيب قليلة المفردات غير محددة المعانى ان لم نقل انها عقيمتها. واللغة مرآة المجتمع لانها ليست الفاظا فحسب بل هى آداب وعادات واعراف وتقاليد وطرق تفكير ولون من الوان الشعور علاوة على كونها وسيلة من وسائل التعبير ، ولذلك تعتبر اللغة اصدق سجل لتاريخ الامم والشعوب اذا ما احسن تتبع مراحل تطورها ودرس خصائص كل مرحلة منها .

ووسائل انهاض اللغة وتطويرها كثيرة : اخصها (أ) الوضع اشتقاقا وتجوزا وارتجالا (ب) اطلاق القياس ليشمل ما قيس من قبل وما لم يقس (ج) تحرير السماع من قيود الزمان والمكان ليشمل ما سمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدادين والنجارين والبنائين (د) التسليم بالتعريب (هـ) الاعتداد بالالفاظ المولدة ومساواتها بالالفاظ المأثورة (2) .

ومع هذه الوسائل اخترت القياس ليكون موضوع هذا البحث اعنى القياس اللغوى لا القياس النحوى المصنوع الذى يتحدثون عنه بقولهم : اعرب المضارع قياسا على الاسم .. الخ . وقولهم : نصبت لا النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياسا على ان لمشابهتها اياها فى التوكيد .. الى غير ذلك من امور ليست الا صناعة نحوية لا تمت الى القياس اللغوى بصلة لانها من علل النحاة المخترعة والتى ادعوا ان العرب راعوها فى التفرقة بين الاساليب وكأنما كان كل العرب الاقدمين علماء فى النحو يدركون علله وحيله كما ادركها اصحاب النحو من المتأخرين .

وقد فصلت القول فى انواع القياس فى الفصل الاول من هذا البحث . وهذا الموضوع تشعبت فيه انظار الباحثين فى العربية فبعد اتفاقهم على العمل بالقياس وتضافر عباراتهم على انه من مآخذ اللغة يغلو بعضهم فى التعلق به ويجرى فيه بغير عنان ولا يجد فى نفسه حرجا من أن يفقد الكلام صبغته العربية. ووقف آخرون عند حد يقرب من موقف الجامد على الرواية فى أوضاع الكلام ووجوه تأليفها (3) .

والطريق الوسط بين هذين الطرفين هو ما يبقى على اللغة شعارها ويبسط فى نطاقها بمقدار ما يتسوغه الذوق العربى وتقتضيه العلوم على اتساع دائرتها والمدنية على اختلاف اطوارها وتجدد مرافقها .

والحاجة الى القياس فى اللغة ضرورة لان اللغة وضعت ليعبر بها الانسان عما يبدو له من المآرب ويتردد فى نفسه من المعانى ، ومن البين جليا أن المعانى تبلغ من الكثرة ان تضيق عليها دائرة الحصر وتنتهى دونها أرقام الحاسبين ، فلم يكن من حكمة الواضع سوى أن وضع لكثير من المعانى الفاظا عينها كالسماء والمطر والنبات والعلم والعقل ، وتوسل للدلالة على يقينها بمقاييس تلدها ، والكلم التى تصاغ على مثال هذه المقاييس معدودة فى جملة ما هو عربى فصيح .

ولولا هذه المقاييس لضاقت اللغة على الناطق بها فيقع فى نقيصة العى والفهاهة ويكثر من الاشارات التى تخرج به عن حسن السمت والرزانة ويرتكب التشابيه محاولا بها افادة المعنى لا كما يستعملها اليوم حلية للمنطق ومظهرا من مظاهر البلاغة .

فالقياس على هذا الاساس طريق يسهل به القيام على اللغة ووسيلة تمكن الانسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون ان تقرع سمعه من قبل ، ويحتاج فى الوثوق من صحة عربيتها الى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها .

ورب قائل يقول : ان فى اللغة العربية الفاظا مترادفة بالغة فى الكثرة اذ يكون للمعنى الواحد عشرات أو مئات من الاسماء واود لو صرف الواضع هذه المترادفات الى جانب من المعانى التى تركها لحكم القياس .

وجواب هذا : أن للمترادفات فى بلاغة القول ورصانة تأليف الكلم واقامة وزن الشعر وتمكين القافية فضلا لا يغنى غيرها غناءها فهى من مفاخر اللغة ودلائل سعة بيانها ، فالمترادفات تسد وجوها من الحاجة غير الوجوه التى يسدها القياس ، ولا ننس أن الكثير من

---

(2) وهذه الوسائل اقرها مجمع اللغة العربية فى القاهرة .
(3) من أسرار اللغة : ابراهيم انيس ص 15 وما بعدها .

هذه المترادفات قد نشأ من تعدد اللغات عند القبائل أو من ملاحظة اختلاف دقيق فى الاحوال والصفات ·

وحين رجعت أبحث فى فهارس الكتب لعلى ارى منفذا ادخل فيه لاطل على البحث ، وفى حدود تتبعى لكتب اللغة واستعانتى ببعض الفهارس لم أجد فى كتب القدماء من بحث فى هذا الموضوع بحثا مفصلا ومتبعا منهجا ، فسيبويه فى كتابه يذكر أنماطا كثيرة من اقيسته واقيسة استاذه الخليل مبعثرة فى ابواب شتى ، وكذلك ابى جنى فى كتابه الخصائص ولكنه لم يختلف عنه فى انه افرد بابا فى بحث القياس فى اللغة فى الجزء الاول عنوانه (باب فى اللغة تؤخذ قياسا) ·

وعلى هذا النهج سار السيوطى فى كتابه (المزهر فى علوم اللغة) ، فهو لم يفرد بابا ولم ينهج منهجا بل يذكر اقيسة للكلمات ، أما فى كتابه « الاقتراح » فهو يبحث فى اصول النحو فصل القول فيه عن القياس النحوى ولم يتطرق الى القياس اللغوى الا فى بعض الامثلة ·

قد يتبادر الى الذهن من هذا ان القدماء لم يبحثوا فى القياس · ويمكن رده : ان هذا هو منهج القدماء فى تاليفهم ·

أما فى كتب المحدثين فلم أجد من كتب فى الموضوع الا فى عدد من الكتب لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة ، وحتى هؤلاء منهم من كتب فى القياس اللغوى وخصه بجموع التكسير · (4) ومنهم من بحث فيه بحثا عاما ولم ينهج منهجا خاصا (5) · ومنهم من خلط بين القياس النحوى والقياس اللغوى (6) ·

ومن هنا رايت ان للموضوع اهمية كبرى من حيث كونه ينشد تطوير اللغة بالاضافة الى انه نتاج جديد · وبعد جمع المعلومات قسمته الى ثلاثة فصول :

الفصل الاول ويشتمل على :

ا ــ تعريف القياس لغة واصطلاحا ·

ب ــ انواع القياس والقياس المبحوث هنا عنه هو المسمى بالقياس الطبيعى على رأى وبالقياس الاصلى على رأى آخر ·

الفصل الثانى ويشتمل على :

القياس الاصلى وما يقاس عليه ويتفرع الى :

ا ــ القرآن الكريم ·

ب ــ الحديث الشريف

ج ــ كلام العرب

د ــ القياس على الشاذ

هـ ــ القياس على ما لا بد من تاويله بخلاف الظاهر ·

و ــ القياس فى صيغ الكلم واشتقاقها ، وخصصنا النظر على القياس فى المصادر ·

الفصل الثالث : القياس ومجمع اللغة العربية :

وقد قدمت هذه الفصول بتمهيد عنوانه (لمحة تاريخية عن القياس فى اللغة) · وهو عبارة عن موقف القدماء من القياس وبدأناه بقياس ابى على الفارسى وتلميذه ابن جنى وهما رأس مدرسة القياس ·

أما موقف المحدثين فقد تكلمنا عنه بالتفصيل فى الفصل الثالث (القياس ومجمع اللغة العربية) وذكرنا فيه أن أول من نادى بضرورة تطوير اللغة عن طريق وضع مصطلحات عربية للمستحدثات الجديدة او عن طريق الاشتقاق والمجاز والقياس ، والتعريب والتوليد ــ المجمع العلمى العربى بدمشق الذى تأسس سنة

---

(4) كالاستاذ أحمد الاسكندرى فى بحثه الذى تقدم به الى مجمع اللغة العربية بعنوان (جموع التكسير القياسية) ·
(5) كالاستاذ أحمد أمين فى بحثه (مدرسة القياس فى اللغة) ·
(6) كالاستاذ سعيد الافغانى فى كتابه (فى اصول النحو) ·

(1918) واستمر بمجمع دمشق هذا النشاط ستة عشر عاما ثم ظهر مجمع فؤاد الى الوجود وبدا عمله سنة (1934) واصدر مجلة باسم (مجلة مجمع اللغة العربية) بعد تغيير اسم المجمع الى هذا الاسم. وتضم المجلة بين طياتها البحوث والمحاضرات التى يلقيها الاعضاء العاملون بالاضافة الى المصطلحات الجديدة التى يقرها المجمع فى كل دورة يعقدها ، وقد ادرجنا القرارات التى أقرها المجمع فى هذا الشأن ثم نبذة مختصرة عن البحوث التى تقدم بها الاعضاء العاملون فى المجمع عن القياس وموقفهم منه ، وانهينا البحث بخاتمة تنطوى على نتائج .

والحقيقة ان هذه لم تكن اول محاولة ولا ثانيتها ندعيها لانفسنا وانما هى صوت يرتفع الى جانب تلك الاصوات التى نادت بضرورة تطوير لغة القرآن لتساير التطور الاجتماعى والحضارى وما يتطلبه من تجديد فى اللغة وهذا ما اعتقده مسايرا لمنهج المكتب الدائم لتنسيق التعريب وما توفيقى الا بالله ومنه استمد العون .

شاكر طوقان

10 ايلول سبتمبر 1972

(لمحة تاريخية عن القياس)

تمهيد للبحث :

بدا العلماء يجمعون اللغة من افواه العرب سواء فى الفاظها او اساليبها ، وقد بذلوا فى ذلك جهدا مشكورا ، وتحملوا فى ذلك من العذاب مالا يستطيعه الا ذوو الهمم العالية ، وفضلوا أن يأخذوا عن العرب العرباء الذين لم تفسدهم الحضارة ولا الاختلاط وعدوا هذه القبائل اصح من تؤخذ عنهم اللغة هم قيس وتميم واسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يأخذوا عن غيرهم من سائر قبائلهم كما لم يأخذوا عن حضرى ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الامم الذين حولهم :

وكان هذا الجمع هو المادة الخام للغويين والنحويين ، فأما النحويون والصرفيون فقد برعوا فى القياس الى اقصى حد ، فكل علمهم قياس . نظروا الى الاعم الاغلب فجعلوه قاعدة وجعلوا ما جاء على خلافها شاذا لا يصح لنا الاتيان بمثله ، فالعرب لم تلتزم مثلا نصب اسم ان ولا رفع خبرها ولا عطف المرفوع على المرفوع والمنصوب على المنصوب وهكذا ، بل ورد فى القرآن رفع اسم ان فى قوله تعالى : « ان هذان لساحران » (7) . وجاء فيه : « والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة » (8) . وقوله تعالى : « ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى » (9) . فقعدوا قواعدهم على الكثير الغالب . وكذلك الصرفيون فى قواعد الاعلال والابدال واشتقاق صيغ اسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان . .

فضبطوا بذلك اللغة فى اختصاصهم ، وكل هذا عن طريق القياس ، أما اللغويون فسادت عليهم المحافظة وقلت فيهم الحرية ، وليس الاختلاف فى ان اللغة توقيفية أو غير توقيفية الا مظهرا من مظاهر المحافظة والحرية ، فمن قال بأنها توقيفية او بعبارة اخرى من وضع الله اصبغ عليها حلة من التقديس والتزمها من غير تصرف بها . ومن قال أنها غير توقيفية أو بعبارة اخرى من وضع البشر كان اكثر حرية فى التصرف فيها .

فاللغويون كثيرا وقفوا عند ما ورد وكانوا محافظين ، ومن هؤلاء جامعوا اللغة كالاصمعى وابن الاعرابى وابى زيد ، فلم يكونوا يستبيحون لانفسهم ان يقولوا كلمة او يشتقوا اشتقاقا الا عن سماع . ومن هؤلاء ايضا اصحاب المعاجم كالجوهرى والفيروزابادى وابن منظور ، فلم يقيسوا على ما رووا ، وان اختلف بعضهم عن بعض فى زيادة الكمية المروية أو نقصها ، وكثرة الاستشهاد وقلته ، وذكر اسماء البلاد والاعلام او عدمه ونحو ذلك .

وبجانب ذلك قلة من القياسيين او بعبارة اخرى مدرسة القياس وهم اصحاب مذهب (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، الا ترى انك لم تسمع

---

(7) سورة طه 20 — 63 .
(8) سورة النساء 4 — 162 .
(9) سورة الحج 22 — 17 .

انت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وانما سمعت بعضها فقست عليه غيره) (10) واليهم يرجع الفضل فى حياة اللغة · الحياة النشيطة حتى ايامنا هذه ، فقد حافظوا على روحها وتعهدوها بالغذاء فنمت وبسقت واظلت فروعها حضارات مختلفة · ومع انتسابهم جميعا الى مذهب القياس يتفاوتون فيما بينهم فيه توسيعا وتضييقا ·

لم يكن أرباب القياس على بدع من الامر ، فأصحاب اللغة انفسهم اتسعوا فى طردها وتصريفها واشتقاقها بما سبقوا به ارباب القياس انفسهم (فان الاعرابى اذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه اليه احد قبله) (11) ·

هذا رؤبه وابوه العجاج الراجزان المشهوران (انهما قاسا اللغة وتصرفا فيها واقدما على ما لم يات به من قبلهما) (12) وحكى انهما كانا يرتجلان الفاظا لم يسمعاها ولا سبقا اليها ، ومن يتصفح شعر الراجزين يجد مصداق هذا القول ·

فالنزعة الى تعميم القياس قديمة من ايام الخليل، وكانت الى جانبها نزعة محافظة معتدلة يمثلها ابن قتيبة ، فقد ذهب فى مقدمة كتابه (الشعر والشعراء) الى انه ليس لمتاخر الشعراء (ان يقيس على اشتقاقهم فيطلق ما لم يطلقوا) واستشهد لذلك برأى الخليل ، فقد ذكر أن الخليل بن احمد اتاه رجل فانشده :

(ترافع العز بنا فارفنعما)

فقال الخليل : (ليس هذا شيئا) فقال الرجل : كيف جاز للعجاج ان يقول :

(تقاعس العز بنا فاتعنسسا)

ولا يجوز لى ؟

ويروى عن بشار انه كان يقيس ما لم يرد على ما ورد ، فرأى العرب صاغت (فعلى) من الفعل للدلالة على السرعة فقالوا :

جمزى لسرعة السير فقاس عليها فقال :

والآن اقصر عن سمية باطلى
واشار بالوجلى على مشير

وقال :

على الغزلى منى السلام فربما
لهوت بها فى ظل مخضلة زهر

فعابوه وقالوا : (لم يسمع من العرب وجلى ولا غزلى) (13) ·

وقع هذا وامثاله فى المئة الثانية للهجرة ، فاصبح من الطبيعى نشوء اخذ ورد حول القياس بين المجيزين والمانعين او بين المجددين والمحافظين ، وان ينتهى هذا الجدل بنشوء مدرسة القياس ، لها رسومها ونظمها ، حاولت فرض سيطرتها حتى على اصحاب اللغة فخطوا بعض الشعراء الجاهليين والاسلاميين وحكموا على ابيات بالشذوذ لعدم انطباقها على قواعدهم ·

وكان من اعلام هذه المدرسة الخليل وتلميذه سيبويه وابو على الفارسى وتلميذه ابن جنى · وقد عاصرت هذه المدرسة مدرسة اخرى فى الفقه تشابهها ، هى مدرسة الراى ، ولا غرابة فى ذلك فالقوم حينئذ كانوا مدفوعين بحكم الضرورة الى تاسيس بنيانهم الفكرى تلبية لحاجات الحضارة اذ ذاك ·

(من قياس الخليل وتلميذه سيبويه)

لم يكن الخليل اول القياسيين فى اللغة ، بل سبقه من شيوخه من ضرب فى القياس بسهم ، ولكن الخليل كان فيهم كما قال ابن جنى : (سيد قومه وكاشف قناع القياس فى علمه) (14) ويعتبر انه واضع اساس

---

(10) الخصائص ، ابن جنى ج 1 ص 357 ، كلمة المازنى وابى على الفارسى ·
(11) المصدر السابق ج 2 ص 25 ·
(12) الاقتراح ــ السيوطى ص 53 ·
(13) فى اصول النحو ــ سعيد الافغانى ص 82 ·
(14) الخصائص ــ ابن جنى ج 1 ص 361 ·

المعاجم وله اول معجم الف فى العربية وانه مبتكر العروض لقياس الشعر ، وعلى هذا الاساس لم تستكثر ان يكون لهذا الذهن تلك المرانة المولدة فى اللغة والنحو بحيث يرجع اليه الفضل فى اظهار معالم القياس ووضع رسومه ومناهجه .

ونجد فى كتاب سيبويه وهو من املاء استاذه الخليل انماطا كثيرة من قياسه مبعثرة فى ابواب شتى . وهذه انماط من صنيعه : نسبت العرب الى تهامة فقالت : تهامى على القياس وتهام على غير القياس كما قالت : « شآمى » و « شآم » . وجعلوا الف تهام بدلا من احدى ياءى النسب ، قال ابن جنى : (فان قلت ان فى تهامة الفا فلم ذهبت الى ان الالف فى تهام عوض من احدى الياءين ؟) فقد (قال الخليل فى هذا : انهم كأنهم نسبوه الى (فعل او فعل) وكأنهم فكوا صيغة تهامة فأصاروها الى (تهم او تهم) ثم اضافوا (اى نسبوا) فقالوا : تهام . وانما ميل الخليل بين (فعل او فعل) ولم يقطع بأحدهما لانه قد جاء هذا العمل فى هذين المثالين جميعا وهو (الشآم واليمن). وهذا الترجيم الذى اشرف عليه الخليل ظنا قد جاء به السماع نصا :

انشدنا ابو على قال : انشدنا احمد بن يحيى « ثعلب » :

ارقنى الليلة برق بالتهم
يا لك برقا من يشمه لا ينم

فانظر الى قوة تصور الخليل الى ان هجم به الظن على اليقين ، فهو المعنى بقوله :

(الالمعى الذى يظن بك الظـ
ـن كأن قد راى وقد سمعا) (15)

استمر القياس على الطريق ، ذهب فيه الخليل وسيبويه حتى كانت المئة الرابعة للهجرة ، فبلغ ذروة مجده بأبى على الفارسى وتلميذه ابن جنى ، ونهض به هذان الامامان نهضة لم يخط احد بمثلها قبلهما ولا بعدهما حتى اليوم .

(من قياس الفارسى)

اما ابو على الفارسى فهو فارسى الاب عربى الام . مات ببغداد سنة 377 هـ فى ايام الطائع لله عن نيف وتسعين سنة . طوف كثيرا فى بلاد الشام ، واقام بحلب مدة وخدم سيف الدولة ابن حمدان ثم رجع الى بغداد وخدم عضد الدولة وبقى بها الى ان مات وقد كان معاصرا لابى سعيد السيرافى وكان ابو سعيد هذا اكثر من الفارسى رواية وكان الفارسى اكثر منه قياسا حتى لقد قال ابو على الفارسى : (لان اخطىء فى خمسين مسألة مما بابه الرواية احب الى من ان اخطىء فى مسألة واحدة قياسية) وقد قال فيه بعض تلاميذه : (احسب ان ابا على قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع اصحابنا) (16) . وما العلل الا مقدمة القياس .

وكان يقول : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب فاذا اعربت لفظة اعجمية اجريت عليها احكام الاعراب وعددتها من كلام العرب واجيز الاشتقاق منها كما عرب العرب لفظة الدرهم واشتقوا منه درهمت الخبازى اى صارت كالدراهم وقالوا : رجل مدرهم اى كثرت دراهمه (17) .

وكان تلميذه ابن جنى يقرأ عليه كتابا للمازنى ، فلما جاء ذكر قول ابى عثمان فى الالحاق المطرد : (ان موضعه من جهة اللام نحو قعدد ومدد وشملل وصعرر . وجعل الالحاق بغير اللام شاذا لا يقاس عليه مثل : جوهر وبيطر وجدول .. الخ . قال ابو على : (لو شاء شاعر او ساجع او متسع ان يبنى بالحاق اللام اسما او فعلا او صفة لجاز له ولكان ذلك من كلام العرب . وذلك نحو قولك : خرجج اكرم من ذخلك ، وضربب زيد عمروا ، ومررت برجل ضربب وكرمم ونحو ذلك . فاعترضه تلميذه ابن جنى قائلا : افترتجل اللغة ارتجالا ؟ قال : ليس بارتجال لكنه مقيس على كلامهم فهو اذن من كلامهم ثم قال : الا ترى انك تقول : طاب الخشكنان . فتجعله من كلام العرب وان لم تكن العرب تكلمت به هكذا . قال فرفعك اياه

(15) الخصائص — ابن جنى ج 2 ص 111 .
(16) الخصائص — ابن جنى : ج 1 ص 208 و ج 2 ص 88 .
(17) نفس المصدر ج 1 ص 357 .

كرفعها ما صار لذلك محولا على كلامها ومنسوبا الى لغتها) (18) ·

وقد كان أبو على الفارسى جريئا الى حد لم نصل اليه الى اليوم فكان من رايه أن الالف اللينة فى الكلمة الثلاثية تكتب الفا مطلقا سواءا اكان أصلها واوا أم ياءا وقد علل ذلك بحمل الخط على اللفظ ·

من هذا يتضح ان مدرسة القياس حظيت من ثمرات تفكيره بفيض غزير · وحقا ما قال به ابن جنى فيه (ولله هو ! وعليه رحمته فما كان اقوى قياسه واشد بهذا العلم اللطيف الشريف انسه فكأنه انما كان مخلوقا له · وكيف لا يكون كذلك وقد اقام على هذه الطريقة مع جلة اصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة ، زائحة علله ، ساقطة عنه كلفه ، وجعله همه وسدمه ، لا يعتاقه عنه ولد ولا يعارضه فى منحر ولا يسوم به مطلبا ولا يخدم به رئيسا الا بآخرة وقد حط من اثقاله والقى عصا ترحاله) (19) ·

(من قياس ابن جنى)

أما اذا وصلنا الى ابن جنى فقد تبوانا ذروة القياس وفلسفته ولقد كان أعلى علماء العربية كعبا فى جميع عصورها وأغوصهم عامة على اسرار العربية وانجحهم فى الاهتداء الى النظريات العامة فيها · وكتابه الخصائص نحا فيه منحى جديدا طريفا يدل على تذوقه للغة وتعمقه فى فهم أسرارها ومحاولة فلسفتها ·

ويعتبر ابن جنى مبتدع نظرية الاشتقاق الكبير ومؤسس علم فقه اللغة ، أما التصريف فهو امامه دون منازع ، وقلما تقرأ كتابا فيه ولا يكون ابن جنى مرجع كثير من مسائله · وكتابه « سر الصناعة » من خير ما حفظ الزمان من هذا التراث ·

ولد بالموصل من اب رومى وتوفى ببغداد سنة 392 هـ فى خلافة القادر · صحب أستاذه الفارسى أربعين سنة وعاش مدة طويلة ببلاط سيف الدولة بحلب حيث أملى المسائل الحلبية ، ونشأت هناك بينه وبين المتنبى صداقة أساسها اعجاب كل منهما بمواهب الآخر ، وكان من نتائج ذلك ان شرح ديوان المتنبى ودافع عنه هجمات النقاد ، وكان المتنبى يقول فيه : (هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس) ويقول : (ابن جنى أعرف بشعرى منى) (20) ·

ونحن نتعرف الى منهجه فى القياس من كتابه (الخصائص) الذى يدور على الغوص على اسرار اللغة الشاملة ويطرد القياس ما استطاع الى ذلك سبيلا ثم ان اثر الفارسى فى تلميذه بارز فى هذا الكتاب وان هذا التلميذ الذى لقن هذا المذهب عن أستاذه قد مضى به بعيدا وتقدم الى الامام مسافات شاسعة وكان الحافز له على تاليفه هو انه راى الفقهاء وضعوا للفقه اصولا والمتكلمين وضعوا للعقائداصولا فأراد ان يضع للغة والنحو كذلك اصولا ، فكان بذلك واضع علم جديد يقول فيه : (انه من اشرف ما صنف فيه من علم العرب واذهبه فى طريق القياس والنظر واجمعه للادلة على ما اودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة ونيطت به من علائق الاتقان والصنعة) ·

وابن جنى كثير الانس بالتجربة اللغوية ، يقلبها على وجوهها المختلفة ويكثر التفكير فيها ثم يقابل بين اللغات التى يعرفها ليكون حكمه الشامل فى اللغة العربية حين يرده الى طبيعة الحس صحيحا الى حد بعيد ، والظاهر انه يعرف الفارسية ، فقد عرض لها فى حديثه عن اجتماع الساكنين فقال : (ومن طريف حديث اجتماع السواكن شىء وان كان فى لغة العجم فان طريق الحس موضع تتلاقى عليه طبائع البشر ويتحاكم اليه الاسود والاحمر · وذلك قولهم (ارد) للدقيق و (ماست) للبن فيجمعون بين ثلاثة سواكن الا أننى لم ار ذلك الا فيما كان ساكنه الاول الفا وذلك أن الالف لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت (ماست) كأنها (مست) (21) ·

---

(18) الخصائص — ابن جنى ج 1 ص 358 ·
(19) الخصائص ج 1 ص 276 ·
(20) معجم الادباء — ياقوت ج 12 ص 89 ·
(21) الخصائص — ج 1 ص 90 ·

وقد حذا حذو استاذه الفارسي في تعميم القياس وتوسيع طرق الاشتقاق ، وكان يقول : (مسألة واحدة من القياس انبل وانبه من كتاب لغة عند عيون الناس) (22) ·

ومن اقيسته عند ما تعرض للابدال وذكر لغات (فسطاط ، فستاط ، فساط) وان الجمع فيها (فساطيط ، وفساسيط) فقط وذهابهم الى ان التاء في فستاط بدل من السين او الطاء ورجحها بدل السين بقوله : (اذا حكمت بانها بدل من سين (فساط) ففيه شيئان جيدان : احدهما تغيير ثاني المثلين وهو اقيس من تغيير الاول من المثلين لان الاستكراه في الثاني يكون لا في الاول والآخر ان السينين في (فساط) ملتقيتان والطاءين من (فسطاط) منفصلتان بألف بينهما واستثقال المثلين ملتقيين احرى من استثقالهما متفرقين فعلى هذا الاعتبار ينبغي ان يلقى ما يرد من حديث الابدال) (23) ·

وقد اراد ان يشرح كتاب يعقوب بن السكيت في (القلب والابدال) على هذا النمط المنهجي لان معرفة (هذه الحال فيه امثل من معرفة عشرة امثال لغته) (24) · كما قال :

وابن جني لم يتخذ القياس مذهبا لنفسه فحسب بل كان يغري به ويدعو اليه ويحض عليه ويبيح فيه الارتجال فيقول : (- للانسان ان يرتجل من المذاهب ما يدعو اليه القياس ما لم يلو بنص او ينتهك حرمة شرع) (25) حتى اذا اراك القياس الى ما لم تنطق به العرب قط ، فليس لك ان ترمي به بل تعده (لشاعر مولد او لساجع او لضرورة ، لانه قياس على كلامهم) (26) ·

وهذه الكلمة تدل دلالة واضحة على مدى اهتمام ابن جني بالقياس وقبل ان نختم الكلام عن ابن جني لا بد ان نقول كلمة عن الاشتقاق وهو من منجزات القياس وهو باب عظيم من ابواب فقه اللغة ابتدعه ابن جني وكان له فضل كبير فيما سمي بالاشتقاق الكبير وهو الذي سماه بهذا الاسم ، وكان قد تنبه اليه استاذه ابو علي الفارسي · قال ابن جني : (ان ابا علي رحمه الله كان يستحسن به ويخلد اليه ، لكنه مع ذلك لم يسمه ، وانما كان يعتاده عند الضرورة ويستروح اليه) · فجاء ابن جني فوسعه ونماه وسماه وسمى الاشتقاق المعروف في ايدي الناس بالاشتقاق الصغير كأن يشتق من كتب : يكتب واكتب وكاتب ومكتوب ومكتب وكتاب .. الخ · اما الاشتقاق الكبير فيعنون به حصر اصول الكلمة وتقليبها على وجوهها المختلفة وان تستخرج منها التباديل والتوافيق وتقرن بينها ، كأن تأخذ كلمة « كلم » وتحولها الى : ك م ل م ك ل ، م ل ك ، ل ك م ، ل م ك وتمعن النظر فيها لتنظر هل هذه الحروف اذا اجتمعت كلها على نحو ما دلت على شيء واحد يتنوع بتنوع تركيب هذه الحروف : فتستخرج مثلا ان هذه الحروف الثلاثة اذا اجتمعت دلت على القوة وتستخرج معنى القوة من كل ما دلت عليه في اشكالها المختلفة ، وهذا باب عظيم من ابواب اصول اللغة تفوق فيه ابن جني ·

هذا ، واذا تصفحنا كتابا من كتب الطبقات في النحو واللغة ومررنا بمئات من تراجم النحويين واللغويين ، استطعنا بعد امعان قليل ان نلم بما كان للقياس من خطر عند القوم حتى ليتفرد واحد في المئة فيعرف به ، فاذا ترجموا له نصوا على امتيازه هذا ، وتلك ملكة لم تتوفر كاملة الا لاعلام قليلين جدا ·

(الفصل الاول)

أ ــ تعريف القياس لغة واصطلاحا :

1 ــ المعنى اللغوي :

(قيس) قاس الشيء يقيسه قيسا وقياسا واقتاسه وقيسه اذا قدره على مثاله ·

---

(22) الخصائص ــ ج 1 ص 88 ·
(23) نفس المصدر ــ ج 2 ص 87 ــ 88 ·
(24) نفس المصدر ــ ج 1 ص 88 ·
(25) نفس المصدر ج 1 ص 189 ·
(26) نفس المصدر ــ ج 1 ص 126 ·

فهن بالايدى مقيساته
مقدرات ومخيطاته (27)

2 ــ المعنى الاصطلاحى :

اما فى الاصطلاح فلم نجد من عرف القياس اللغوى تعريفا كاملا لان الذين بحثوا فى هذا الموضوع خلطوا بين تعريف القياس اللغوى وتعريف القياس النحوى ومن هذا الخلط فى التعاريف فضلنا تعريف ابن الانبارى بعد أن حذفنا منه بعض الالفاظ التى تجعل منه حدا للقياس النحوى الذى ذكره فى جدله وهو : (حمل غير المنقول على المنقول اذا كان فى معناه) (28) ·

وقد اختار هذا التعريف من المحدثين الاستاذ احمد الاسكندرى فقد عرف القياس اللغوى بأنه (حمل كلمة على نظيرها فى حكم) (29) واختاره من المحدثين ايضا الدكتور ابراهيم انيس (30) واليه ذهب الدكتور مهدى المخزومى فبعد ان ثمن حملة على الذين تمسكوا بالاستنتاج العقلى والتعليل والتقدير والتاويل فى اللغة والنحو ذكر أن القياس الذى يجب ان يتبع فى دراسة اللغة والنحو هو القياس القائم على اساس حمل مجهول على معلوم وحمل ما لم يسمع على ما سمع وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات واساليب كانت قد عرفت او سمعت ، وذكر ايضا ان هذا القياس هو الطريق الطبيعى لنمو مادة اللغة واتساعها (30) مكرر ·

ب ــ انواع القياس والقياس المراد بحثه :

تجرى كلمة القياس عند البحث فى معانى الالفاظ العربية واحكامها فترد على اربعة وجوه :

احدها : حمل العرب لبعض الكلمات على اخرى واعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهما كما يقال : اعرب الفعل المضارع قياسا على الاسم لمشابهته ه فى احتماله لمعان لا يتبين المراد منها الا بالاعراب · والى هذا اشار الزمخشرى فى بعض مقاماته بقوله (ضارع الابرار بعمل التواب الاواب ، فالفعل لمضارعته الاسم فاز بالاعراب) ·

وكما يقال : دخلت الفاء خبر الموصول فنحو قولهم: (من يأتينى فله درهم) قياسا للموصول على الشرط لمشابهته اياه فى افادة العموم ·

وكما يقال : نصبت لا النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياسا على ان لمشابهتها اياها فى التوكيد ،فان لا تأتى لتأكيد النفى كما تأتى ان لتوكيد الاثبات ·

والقياس بهذا المعنى واقع من العرب انفسهم ويذكره النحاة تنبيها على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح (31) ·

وقد تقدم التعقيب على هذا النوع من انواع القياس وانه من عمل النحاة انفسهم ، وليس هذا الضرب من القياس داخلا فى موضوعنا ·

ثانيها : أن تعمد الى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه الاسم وجودا وعدما ، فتعدى هذا الاسم الى معنى آخر تحقق فى ذلك الوصف وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة ، ومثال هذا اسم الخمر عند من يراه موضوعا للمعتصر من العنب خاصة ، وما وضع للمعتصر من العنب الا لوصف هو مخامرته للعقل وستره ، فاذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب فى الشدة المطربة المخمرة للعقل · فان من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من افراد الخمر ويسمه خمرا تسمية حقيقية لغوية ·

وهذا الضرب من القياس هو الذى ينظر اليه علماء اصول الفقه عند ما يتعرضون لمسألة (القياس فى الشريعة) ·

---

(27) لسان العرب ــ مادة (قيس) ·
(28) الاقتراح ــ للسيوطى ص 38 ·
(29) مجلة مجمع اللغة العربية ج 4 ص 174 ·
(30) من اسرار اللغة ــ ابراهيم انيس ص 16 ·
(30) (مكرر) فى النحو العربى ، نقد وتوجيه للدكتور مهدى المخزومى ص 20 ·
(31) دراسات فى العربية وتاريخها ص 27 ·

ثالثها : الحاق اللفظ بأمثالـــه فى حكم ثبت لهـــا باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامـــة كصيغ النسب والتصغير والجمع واصـــل هـــذا أن الكلمات الواردة فى كلام العرب على حالـــة خاصـــة يستنبط منها علماء العربية قاعدة تخول المتكلم الحق فى ان يقيس على تلك الكلمات الواردة ما ينطق بـــه مـــن امثالهـــا ·

وقد اطلقوا على هذا النوع من القياس اسم القياس الاصلى وهو الذى سنتكلم عنـــه كمـــوضوع للبحـــث ·

رابعها : اعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها فى نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه ، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجى قياسا على الاسماء المنتهية بتاء التأنيث ، وكما أجازت طائفةحذفالضمير المجرور العائد من الصلة الىالموصول متى تعين حرف الجر قياسا على حذف الضمير العائد من جملة الخبر الى المبتدا فتقول : (قضيت الليلة التى ولدت فى سرور) اى ولدت فيها لانك تقول : هذا الكتاب الورقة تساوى درهما اى الورقة منه بدرهم ·

وقد اطلق بعض الباحثين على هذا النوع من القياس اسم قياس التمثيل للفرق بينه وبين القيـــاس الاصلـــى ·

(الفصل الثـــانى)

القيـــاس الاصلى وما يقاس عليـــه

ذكر السيوطى فى الاقتراح أن الكلام الذى يوثق بفصاحته يشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيه (ص) وكلام العرب قبل بعثته وفى زمنه وبعده الى أن فسدت الالسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر فهذه ثلاثة انواع لا بد فى كل منها من الثبـــوت (32) ·

واللسان العربى يجمع تحت اسمه لغات شتى ولكنها تختلف فيما بينها اختلافا يسيرا ، ووجوه هذا الاختلاف معضلة فى كتب فقه اللغة وآدابها ولا تكاد تخرج عن اختلاف الكلمات ببعض حروفها أو حـــال من أحوالها كالحركة والسكون أو الاعراب والبناء أو الفك والادغام أو التصحيح والتعليل أو الامالة والتفخيم أو ترتيب الحروف أو المد والقصر أو الاتمام والنقص أو الاعمال والاهمال أو التذكير والتأنيث ، وقد يكون الاختلاف فى بعض الالفاظ من حيث وضعها فى لغة المعنى ووضعها لمعنى آخر فى لغة اخرى وهذا ما يطلق عليه بالاشتراك اللفظى او من حيث استعمال لفظ فى لغة المعنى واستعمال لفظ آخر فى لغة غيرها لذلك المعنى وهذا ما اصطلح عليه بالترادف · والترادف والاشتراك ميزتان من مميزات اللغة العربية ·

وقد تختلف هذه اللغات فى بعض وجوه النظم كتقديم عامل « كم » الخبرية عليها فانه يقدم فى لغة ولا يقدم فى اخرى ·

تتفاوت هذه اللغات بالجودة وفصاحة اللهجـــة وجميعها مما يصح القياس عليه ، قال ابن جنى فى الخصائص : (اللغات على اختلافها كلها حجة ، والناطق على قياس لغة مـــن لغـــات العـــرب مصيب غير مخطىء) (33) وقال أبو حيان فى شرح التسهيل : (كل ما كان لغة لقبيلة صح القياس عليه) ·

وبعد هذه المقدمة نأخذ الاصول التى ذكرهـــا السيوطى واحدة بعد الاخرى بشىء من التفصيل ·

أ ـــ القـــرآن الكـــريـــم :

لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنا وسندا وتدوينا ، وضبطها بالمشافهة عن افواه العلماء الاثبات الفصحاء الابيناء من التابعين عن الصحابة عن رسول الله (ص) فهو النص العربى الصحيح المتواتر المجمـــع على تلاوته بالطـــرق التـــى وصل الينا بها فى الاداء والحركات والسكنات ، ولم تعتن أمة بنص كما اعتنـــى المسلمون بنص قرآنهم ·

فالقرآن لا شك هو النص الصحيح المجمع علـــى الاحتجاج به فى اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة ، اما الخلاف فقد وقع فى القراءات ·

---

(32) الاقتـــراح للسيـــوطى ص 14 ·
(33) الخصائص ج 2 ص 10 ·

فالكوفيون يعتبرونها مصدرا هاما من مصادر الدراسات اللغوية ، أما البصريون فقد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية واخضعوها لاصولهم واقيستهم ، فما وافق منها اصولهم ولو بالتاويل قبلوه ، وما أباها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية وعدوها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها.

أما المحدثون فقد ذهب أحد الاساتذة الى أنها غير متواترة ، بل القراءات بين ما هو اجتهاد من القارىء وبين ما هو منقول بخبر الواحد ، ولذلك فهى ليست بحجة (34) .

وذهب الاستاذ سعيد الافغانى الى أنها متواترة ويجيء القياس عليها بقوله : (وبعد فقراءات القرآن جميعها حجة فى العربية متواترها وآحادها وشاذها . واكبر عيب يوجه الى النحاة عدم استيعابهم اياها واضاعتهم على انفسهم ونحوهم مئات من الشواهد المحتج بها ولو قعلوا لكانت قواعدهم اشد احكاما) (35).

وعلى الرغم من أن القراءات غير متواترة وانها اجتهاد من القراء انفسهم — كما يقول الخوئى فى كتابه البيان — الا أنها يمكن اعتبارها مصدرا من المصادر المهمة للوقوف على وجوه الاختلاف بين اللهجات العربية ، لان القراءات هى المصدر الصحيح الذى حفظ لنا اللغة العربية ممثلة فيها اللهجات لما عرف به القراء فى العصور المختلفة من دقة فى التلقى والتلقين ومن ضبط واتقان فى الرواية .

يؤيد هذا ما لاحظه ابن خالويه من أن كلا من الائمة القراء كان (يذهب فى اعراب ما انفرد به مذهبا من مذاهب العربية لا يدفع قصد من القياس وجها لا يمنع) .

كأنه كان يريد القول بأن اختلاف القراءات ينبنى على ما بين اللهجات العربية التى قرىء بها القرآن من اختلاف ، وكأنه كان يرمى الى أن اللهجات على اختلافها حجة يصح الاستشهاد بها على أصل من اصول العربية والاستناد اليها فى بناء قاعدة من قواعدها) (36) .

ان اللغويين والنحاة انما بنوا قواعدهم على كلام العرب بجمع نتف نثرية وشعرية من هذه القبيلة ومن تلك ، من اعرابى فى الشمال الى امراة فى الجنوب ، ومن شعر لا يعرف قائله الى جملة غير منسوبة .. يجمعون هذا الى اقوال معروفة مشهورة ويضعون قواعد تصدق على اكثر ما وصل اليهم بهذا الناقص الذى لا يستند الى خطة محكمة فى الجمع ، ثم يسددون هذه القواعد بمقاييس منطقية يريدون اطرادها فى الكلام ، حتى اذا اتت بعضهم قراءة صحيحة السند تخالف قاعدته القياسية طعن فيها وان كان قارئها ابلغ واعرب من كثير ممن يحتج النحوى بكلامهم ، فلا استقراؤه كامل او كاف ، ولا لشواهده التى استند اليها بعض ما للقراءة الصحيحة من القوة ، ولا اللغة تخضع للمقاييس المنطقية التى ابتدعها ، وخير ما يصف اضطراب موقفهم هذا قول الرازى : (اذا جوزنا اثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز اثباتها بالقرآن العظيم اولى ، وكثيرا ما ترى النحويين متحيرين فى تقرير الالفاظ الواردة فى القرآن ، فاذا استشهدوا فى تقريرها ببيت مجهول فرحوا به وانا شديد التعجب منهم فانهم اذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلا على صحتها فلان يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحتها كان اولى) (37) وفى هذا المعنى قال ابن حزم فى الفصل : (من النحاة من ينتزع من المقدار الذى يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ويتخذه مذهبا . ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فياخذ فى صرف الآية عن وجهها) .

وقال فى موضع آخر : (ولا عجب اعجب ممن ان وجد لامرىء القيس او لزهير او لجرير او الحطيئة او الطرماح او لاعرابى اسدى او ديلمى او تميمى

---

(34) البيان فى تفسير القرآن للخوئى ص 137 .
(35) فى اصول النحو ص 40 .
(36) مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو لمهدى المخزومى ص 347 .
(37) تفسير فخر الدين الرازى ج 3 ص 193 .

أو من سائر ابناء العرب لفظا من شعر او نثر جعله حجة يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه ويتحيل فى احالته عما اوقعه الله عليه) (38) ·

ومن امثلة هذا انهم قرروا ان المصدرية لا يجوز اعمالها وان نحو (تسمع بالمعيدى خير من ان تراه) يحفظ ولا يقاس عليه ، وقد جاء على نحو هذا المثل قوله تعالى : « ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا » (39) ومقتضى ارتفاع منزلة القرآن فى الفصاحة واخذه باحسن طرق البيان، فانكر بعضهم القراءة وذهب بها آخرون مذهب التاويل والتقدير ، والحق ان نتلقى القراءة المتواترة بالقبول ولا نحمل الآية مالا تطيقه بلاغتها من التعسف فى التقدير ونبقيها على ظاهرها ولا نسلم ان الفصل فى هذا مخالف للفصاحة · وقد حاول بعضهم الاعتذار عمن يقولون فى الآية انها تاتى على وجه يخالف مذهبهم النحوى : هذا غير مقيس او موقوف على السماع فقال : ان النحاة لما استقرءوا كلام العرب وجدوه على قسمين : قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره فجعلوه قياسا مطردا ، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس لقلته وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشذود ووقفوه على السماع لا لانه غير فصيح بل لانهم علموا ان العرب لم تقصد بذلك القليل ان يقاس عليه ·

واذا سلموا ان ما جاءت عليه الآية مما يخالف مذهبهم عربى فصيح كان اعتذارهم بأن العرب لم تقصد ان يقاس عليه · وفى صحة القياس على ما ترد به الآيات الكريمة مخالفا لما اشتهر فى كلام العرب زيادة فى اساليب القول وفتح طرق يزداد بها بيان اللغة سعة على سعته ·

ب ــ الحديث الشريف :

يراد بالحديث الشريف اقوال النبى (ص) واقوال الصحابة التى تروى افعاله او احواله او ما وقع فى زمنه وقد تشتمل كتب الحديث على اقوال التابعين ·

والذى جعل بعض اللغويين والنحويين يثبتون اقوال التابعين هؤلاء مع الرسول والصحابة ثقتهم بصحة صدورها عنهم فيحتجون بها فى اثبات مادة لغوية او دعم قاعدة نحوية او صرفية ·

وكان من الحق ان يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر فى باب الاحتجاج فى اللغة والنحو اذ لا تعهد العربية فى تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا ابلغ من الكلام النبوى ولا اروع تأثيرا ولا افعل فى النفس ولا اضح لفظا ولا اقوم معنى ، ولكن ذلك لم يقع كما ينبغى لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين الى ثقافة ما يزودهم به رواة الاشعار خاصة انصرافا استغرق جهودهم ، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل كلها وارد بصورة اقوى على ما احتجوا له هم انفسهم من شعر ونثر ·

ومع اجماع اللغويين والنحاة عامة على ان النبى (ص) افصح العرب قاطبة وان الحديث لا يتقدمه شىء فى باب الاحتجاج اذا ثبت لهم انه لفظ النبى نفسه ، انقسموا فيما يروى من الاحاديث فريقين : فريقا غلب على ظنه انها لفظه (ص) فاجاز الاحتجاج بها ، وفريقا غلب على ظنه انها مروية بالمعنى لا باللفظ واذا لا يجيز الاحتجاج بها ·

ونحن عارضون بشىء من التفصيل للمذهبين ثم خاتمون برأى المتأخرين من الباحثين ·

اولا : مذهب المانعين :

وقد عبر عنه أبو الحسن بن الضائع (ــ 680 هـ) فى شرح الجمل وابو حيان الاندلسى (ــ 745 هـ) فى شرح التسهيل ، خير تعبير قال ابو الحسن فى شرح الجمل : (تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندى فى ترك الائمة ــ كسيبويه وغيره ــ الاستشهاد على اثبات اللغة بالحديث واعتمدوا فى ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى فى الحديث لكان الاولى فى اثبات فصيح اللغة كلام النبى (ص) لانه افصح العرب · قال : وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا فان كان على وجه

(38) ابن حزم فى الفصل نقلا عن كتاب فى اصول النحو لسعيد الافغانى .
(39) سورة الروم ص 30 ــ 24 ·

الاستظهار والتبرك بالمروى فحسن ، وان كان يرى ان من قبله اغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى) (40) .

اما ابو حيان الاندلسى فقد ذكر فى شرح التسهيل فى صدد رده على ابن مالك صاحب التسهيل لاحتجاجه بالحديث قال : (قد اكثر المصنف فى الاستدلال بما وقع فى الاحاديث على اثبات القواعد الكلية فى لسان العرب ، وما رايت احدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره ، على ان الواضعين الاولين لعلم النحو المستقرئين للاحكام من لسان العرب — كأبى عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه وائمة البصريين والكسائى والفراء وعلى بن المبارك الاحمر وهشام الضرير من ائمة الكوفيين — لم يفعلوا ذلك وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الاقاليم كنحاة بغداد واهل الاندلس ، وقد جرى الكلام فى ذلك مع بعض المتأخرين الاذكياء قال : انما ذكر العلماء ذلك لعدم وثوقهم ان ذلك لفظ الرسول (ص) اذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم فى اثبات القواعد الكلية وانما كان ذلك لامرين :

احدهما : ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فتجد قصة واحدة قد جرت فى زمانه (ص) فتنقل بالفاظ مختلفة كحديث (زوجتكها بما معك من القرآن) ، وفى رواية اخرى (ملكتكها بما معك من القرآن) وفى ثالثة (خذها بما معك من القرآن) وفى رابعة (امكناكها بما معك من القرآن) .

فنعلم يقينا انه (ص) لم يلفظ بجميع هذه الالفاظ بل لا نجزم بانه قال بعضها ، اذ يحتمل انه قال لفظا مرادفا لهذه الالفاظ ، فأتت الرواة بالمرادف ولم تات بلفظه ، اذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة ، والاتكال على الحفظ . والضابط منهم من ضبط المعنى واما ضبط اللفظ فبعيد جدا لا سيما فى الاحاديث الطوال .

ومن نظر فى الحديث ادنى نظر علم العلم اليقين انهم انما يروون المعنى .

ثانيهما : انه وقع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث ، لان كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن فى كلامهم وهم لا يعلمون ذلك ودخل فى كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب ، ونعلم قطعا من غير شك ان رسول الله (ص) كان افصح الناس فلم يكن ليتكلم الا بأفصح اللغات واحسن التراكيب واشهرها واجزلها . واذا تكلم بلغة غير لغته فانما يتكلم بذلك مع اهل تلك اللغة على طريق الاعجاز) (41) .

ثانيا : مذهب المجيزين :

وقد عبر عنه من المتقدمين الامام ابن مالك (— 672 هـ) **تلميذ ابن حيان** ، والبدر الدمامينى فى شرح التسهيل فى صدد رده على ابى حيان وهو مذهب المتأخرين أمثال المرحوم الاستاذ طه الراوى والمرحوم الاستاذ محمد الخضر حسين والاستاذ الدكتور مهدى المخزومى وهو الاصل .

فابن مالك اكثر من الاستدلال بما وقع فى الاحاديث على اثبات القواعد الكلية فى لسان العرب ولا سيما فى كتابه « التسهيل » اكثارا ضاق به ابو حيان شارح التسهيل غير مرة حتى غلا فى بعض هذه المرات فقال : (والمصنف قد اكثر من الاستدلال بما ورد فى الاثر متعقبا بزعمه على النحويين وما امعن النظر فى ذلك ولا صحب من له التمييز) (42) .

ثم جاء ابن هشام (— 761 هـ) تلميذ ابى حيان ونقيضه فى مذهبه ازاء الاستشهاد بالحديث ، يكثر من الاحتجاج به فى كتبه ما وجد الى ذلك سبيلا كغيره من النحاة حتى لفت نظر مترجميه ، فنصوا على انه كان كثير المخالفة لشيخه ابى حيان شديد الانحراف عنه) (43) .

---

(40) خزانة الادب ج 1 ص 23 — 24 .
(41) الاقتراح للسيوطى ص 19 — 21 نقلا عن خزانة الادب للبغدادى ص 24 .
(42) الاقتراح للسيوطى ص 19 وما بعدها .
(43) بغية الوعاة ص 293 او ص 69 .

وقد رد هؤلاء اعتراضات المانعين التى ذكرناها فى صدر الحديث فأما المانع الاول : وهو تجويز الرواية بالمعنى فيجيبون عليه بأن الاصل الرواية باللفظ ومعنى تجويز الرواية بالمعنى فى ان ذلك احتمال عقلى فحسب لا يقين بالوقوع ، وعلى فرض وقوعه ، فالمغير لفظا بلفظ فى معناه عربى مطبوع يحتج بكلامه فى اللغة ، ونحن نعرف مقدار تحرى علماء الحديث وضبطهم لالفاظه حتى اذا شك راو عربى بين (على وجوههم) و (على مناخرهم) اثبتوا شكه ودونوه مبالغة فى التحرى والدقة · هذا الى جانب ان كثيرا من الرواة صحابة وتابعين دونوا الحديث من عهد النبى (ص) ·

وهم يرون ان الذى فى مدونات الطبقة الاولى لفظ النبى نفسه ، فان كان هناك ابدال لفظ بمرادفه فانما ابدله عربى فصيح يحتج به · وان وقع بعد ذلك شك فى بعض الروايات من غلط او تصحيف فنزر يسير لا يقاس ابدا على امثاله فى الشعر وكلام العرب ، فكثير من الاشعار نفسها رويت بروايات مختلفة وبعضها موضوع وربما كان ما فطنوا الى وضعه منه اقل من القليل ، وجاز عليهم اكثر الموضوع اذا كان واضعه قد احسن المحاكاة ، قال الخليل بن احمد : (ان النحارير ربما ادخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب ارادة اللبس والتعنيت) (44) واما المانع الثانى : وهو وقوع لحن فى بعض الاحاديث المروية فهو شىء — ان وقع — قليل جدا لا يبنى عليه حكم ، وقد تنبه اليه الناس وتحاموه ولم يحتج به احد ، ولا يصح ان يمنع من اجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح ، الا ان جاز اسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم ، لان بعض الناس يلحن فيه · وانت تعرف الى هذا انهم قد تشددوا فى اخذ الناس بضبط الفاظ الحديث حتى اذا لحن فيه سادر او عامى اقاموا عليه النكير ، بل ان بعضهم ليدخله النار بسببه وكان هذا التشديد متوارثا فى حملة الحديث حتى يومنا هذا ، وهذا ما اثبته احد اعلام الشام وهو السيد جمال الدين القاسمى (— 1332 هـ) : (من قرأ حديث رسول الله (ص) وهو يعلم انه يلحن فيه سواء أكان فى ادائه أم فى اعرابه يدخل فى هذا الوعيد الشديد (يعنى قوله (ص) : من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار) لانه بلحنه كاذب عليه) (45) ·

الى هنا ننتهى من قول المتقدمين المجيزين وردودهم على المانعين فلننظر فيما يقوله المتأخرون فى هذا المجال·

ثالثا : رأى المتأخريـــن :

ذهب المرحوم الاستاذ طه الراوى الى الاحتجاج بما صح منها دون قيد او شرط · ويعرض للذين اعترضوا بوجود اعاجم فى رواة بعض الاحاديث فيقول : (والقول بأن فى رواة الحديث اعاجم ليس بشىء ، لان ذلك يقال فى رواة الشعر والنثر اللذين يحتج بهما ، فان فيهم الكثير من الاعاجم ، وهل فى وسعهم ان يذكروا لنا محدثا ممن يعتد به يمكن أن يوضع فى صف حماد الراوية الذى كان يكذب ويلحن ويكسر) ومع ذلك لم يتورع الكوفيون ومن نهج منهجهم عن الاحتجاج بمروياته ولكنهم تحرجوا فى الاحتجاج بالحديث — ثم لا ادرى لم ترفع النحويون عما ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن والاستقاء من ينبوعه الفياض بالعذب الزلال ، فأصبحت اللغة به خصيبة بقدر ما صار ربع النحو منه جديبا :

وكان حالهما فى الحكم واحدة
لو احتكمنا من الدنيا الى حكم (46)

اما المرحوم الاستاذ محمد الخضر حسين فقد عالج الموضوع فى مجلة مجمع اللغة العربية على خير ما يعالجه عالم ثبت مترو وقاض منصف فقال : ونجد الاحتجاج بالحديث ماثلا معاجم اللغة ، فنظرة الى معاجم التهذيب للازهرى والصحاح للجوهرى والمخصص لابن سيده والمجمل ومقاييس اللغة لابن فارس والفائق للزمخشرى كافية لدحض ما ادعى أبو حيان بل قد عد ابن الطيب من اصحاب هذا المذهب من النحاة : ابن فارس وابن خروف وابى جنى وابن برى والسهيلى

---

(44) الصاحبى فى فقه اللغة ص 30 ·
(45) قواعد التحديث من فن مصطلح الحديث ص 156 ·
(46) نظرة فى النحو (مجلة المجمع العلمى بدمشق) ج 2 ص 325 — 327 ·

بل انه قال : لا نعلم احدا من علماء العربية خالف فى هذه المسالة الا ما ابداه الشيخ ابو حيان فى شرح التسهيل وابو الحسن الضائع فى شرح الجمل وتابعهما على ذلك السيوطى (47) ·

وقد انتهى الاستاذ من بحثه الى النتيجة الآتية :

(من الاحاديث ما لا ينبغى أن يكون موضع خلاف بين الفريقين اربعة انواع من الاحاديث) ·

اولها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته وبلوغه ما يمكن لبشر ان يبلغه من حكمة البيان ، فان المعروف فى رواة الحديث بهذا القصد ان يحافظوا على الفاظ الحديث نفسها كقوله (ص) : (حمى الوطيس) اى اشتد الضراب فى الحرب وقوله (مات حتف انفه) اى مات على فراشه وقوله (ص) (الناس معادن كمعادن الذهب والفضة خيارهم فى الجاهلية خيارهم فى الاسلام اذا فقهوا) ·

ثانيها : ما يروى للاستدلال على انه (ص) كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم ككتابه الى همدان وكلامه مع ذى المشعار الهمدانى وطهفه الهندى وغيرهما ·

ثالثها : ما يروى لبيان اقوال كان يتعبد بها او اقر بالتعبد بها كالفاظ القنوت والتحيات وكثير من الادعية التى يدعو بها فى اوقات خاصة ·

رابعها : الاحاديث التى وردت من طرق متعددة واتحدت الفاظها فاتحاد الالفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا فى الفاظها ، فان انفرد بروايته صحابى وتعددت طرق روايته عن الصحابى صح الاستشهاد به ايضا ، اذ تصرف الصحابى فى الحديث على تقدير تصرفه فيه لا يمنع من الاستشهاد به ، لان الفاظ الصحابة مما يحتج به فى العربية ·

ومجمل القول ان الاحاديث التى تتعدد طرقها ويتحد لفظها تصلح للاستشهاد متى كانت تلك الطرق المتعددة متصلة براو يحتج بعبارته فى الاحكام اللغوية (48) ·

اما الدكتور مهدى المخزومى فهو يرى أن اللغويين والنحاة الاولين اخطأوا حينما ابعدوا جانبا مهما من المصادر اللغوية وهو الحديث لانهم زعموا أن كثيرا من رواته كانوا من الموالى وهم عرب بالتعلم لا بالسليقة والطبع ولا يؤمن على الحديث أن يقع فيه لحن أو تصحيف ·

مع انهم لو انصفوا لعدلوا عما ذهبوا اليه لانهم كانوا يعلمون مدى حرص المحدثين على سلامة الاحاديث ، ومدى ما قاموا به فى سبيل المحافظة عليها، وكان المحدثون ولا سيما المتاخرين منهم من الدقة بحيث يستبعد عن صنيعهم كثير من الشكوك التى اقامها النحاة عقبات فى طريق الاستشهاد بها والاخذ منها · وقد ذكرنا انهم كانوا لا يتورعون من الاستشهاد بكلام ناس من الموالى امثال الحسن البصرى وابى على عمرو بن فائد الاسوارى وغيرهما · يضاف الى ذلك انهم لو سمعوا سيبويه يروى نصا لما ترددوا فى الاخذ به ، لان سيبويه ثقة ، وهو انما يروى نصا لغويا لا علاقة له بحكم من احكام الدين فما بالك بقوم كانوا يحرصون اشد الحرص على سلامة الاحاديث فى متن ، وقد ايد ما ذهب اليه ابن مالك بقوله : ولا يسع الدارس الا الاطمئنان الى سلامة ما ذهب اليه ابن مالك ومن شايعه فى اعتبار الاحاديث من المصادر التى يعتمد اللغوى والنحوى والنحوى عليها ·

على ان بعض النحاة قد وقف بين الفريقين بين المانع مطلقا وهم النحاة الاولون والفريق المثبت مطلقا وهم ابن مالك وابو حيان ومن تابعهما موقفا وسطا بالحديث فجوزوا الاحتجاج بالاحاديث التى اعتنى بنقل الفاظها ·

وشايعه السيوطى فقال : (واما كلامه (ص) فيستدل منه بما ثبت انه قاله على اللفظ المروى وذلك نادر جدا ، انما يوجد فى الاحاديث القصار) ·

وبعد هذا ذكر الاستاذ ان الادباء ورواة اللغة كانوا قد انتبهوا الى كذب بعض الرواة فنصوا على الموثوق به منهم وغير الموثوق به متاثرين فى ذلك باصحاب الاحاديث ، فكان ينبغى على علماء العربية ان ينصفوا رواة الحديث من زاوية اعمالهم وتخصصهم

---

(47) مجلة مجمع اللغة العربية ج 3 ص 199 بحث (الاستشهاد بالحديث) للاستاذ محمد الخضر حسين ·
(48) دراسات فى العربية وتاريخها ص 35 ·

فينصوا على من صحت ملكته منهم فيقبلوا روايته وينصوا على من لم تصلح ملكته فيرفضوا روايته .

انهم لو فعلوا ذلك لوجدوا انفسهم أمام طائفة كبيرة من النصوص تصلح أن تكون من المصادر التى يرجعون اليها فى تدوين أحكامهم ويسلم لهم المنهج لاستكمال شرائطه ، ولكنهم لم يفعلوا ذلك ومضوا فى شأنهم سادرين (49) .

ونحن نؤيد الاحتجاج النبوى ولكن لا مطلقا كما ذهب الى ذلك بعض الباحثين وانما على وفق قرار المجمع وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعض الاحاديث فى أحوال خاصة مبينة فيما يأتى :

1 — لا يحتج فى العربية بحديث لا يوجد فى الكتب المدونة فى الصدر الاول كالكتب الصحاح الست فما قبلها .

2 — يحتج بالحديث المدون فى هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتى :

أ — الاحاديث المتواترة والمشهورة .

ب — الاحاديث التى تستعمل الفاظها فى العبادات

ج — الاحاديث التى تعد من جوامع الكلم .

د — كتب النبى (ص) .

هـ — الاحاديث المروية لبيان انه (ص) يخاطب كل قوم بلغتهم .

و — الاحاديث التى دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .

ز — الاحاديث التى عرف من حال رواتها انهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوه وابن سيرين .

ح — الاحاديث المروية من طرق متعددة والفاظها واحدة (50) .

ج — كلام العرب :

يحتج بالكلام العربى لغرضين : غرض لفظى يدور حول صحة الاستعمال من حيث اللغة والنحو والصرف ، وغرض معنوى لا علاقة له باللفظ ، وقد بحث علماء العربية فيمن نقل الرواة عنهم من اهل المدر والوبر قدماء ومحدثين . وتقصوا أحوالهم ونقدوها ، فاجتمعوا على الاحتجاج بقول من يوثق بفصاحته وسلامة عربيته وقد صنفوا بحسب الزمان والمكان والاحوال .

فأما الزمان — وهو الذى يدخل فى صميم بحثنا — فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الاسلام حتى منتصف القرن الثانى سواء أسكنوا الحضر أم البادية .

أما الشعراء فقد قسموا على طبقات اربع : الطبقة الاولى ، الشعراء الجاهليون كامرىء القيس والاعشى وغيرهما ، الطبقة الثانية ، المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والاسلام كلبيد وحسان ، الطبقة الثالثة ، المتقدمون ويقال لهم الاسلاميون وهم الذين كانوا فى صدر الاسلام كجرير والفرزدق ، الطبقة الرابعة ، المولدون ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم الى زماننا كبشار بن برد وابى نواس .

فالطبقتان الاولى والثانية يستشهد بشعرهما اجماعا ، أما الطبقة الثالثة فقد اختلفوا فيا ، وذهب عبد القادر البغدادى صاحب خزانة الادب الى جواز الاستشهاد بها (51) .

أما الطبقة الرابعة فلا يستشهد بشىء من اشعارها فى أحكام اللسان وكان بشار قد هجا الاخفش فأورد الاخفش فى كتبه شيئا من شعره ليكف عنه (52) وكذلك سيبويه استشهد بشىء من شعر بشار تقربا اليه لانه كان قد هجاه لتركه الاحتجاج بشعره (53) واستشهد ابو على الفارسى فى كتاب الايضاح ببيت ابى تمام :

---

(49) مدرسة الكوفة لمهدى المخزومى ص 61 .
(50) مجلة مجمع اللغة العربية ج 4 ص 7 قرار الاحتجاج بالحديث الشريف .
(51) خزانة الادب ص 20 .
(52) كتاب الوشح للمرزبانى نقلا عن كتاب دراسات فى العربية وتاريخها .
(53) خزانة الادب ص 22 .

من كان مرعى عزمه وهمـــومـــه
روض الامانـــى لم يـــزل مهـــزولا .

ولم يكن ذلك من شانه لان عضد الدولة كان يحب هذا البيت وينشده كثيرا (54) ·

وذهب بعض علماء العربية الى صحة الاستشهاد بكلام من يوثق به من المحدثين واختـــاره الـــزمخشرى وتبعه الشارح المحقق ، فانه استشهد بشعر ابى تمام فى عدة مواضع من هذا الشرح واستشهد الزمخشرى ايضا فى تفسير اوائل البقرة من الكشاف ببيت مـــن شعره وقال : (وهو وان كان محدثا لا يستشهد بشعره فى اللغة فهو من علماء العربية فاجعـــل ما يقـــولـــه بمنزلة ما يرويه ، الا ترى الى قول العلماء : الدليـــل عليه بيت الحماسة فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايتـــه واتقانه) ونحا هذا النحو العلامة الرضى فقد استشهد بشعر ابى تمام فى عدة مواضع من شرحه لكافية ابن الحاجب ، وجرى على هذا المذهب الشهاب الخفاجى فقال فى شرحه لدرة الغواص : « اجعل ما يقوله المتنبى بمنزلة ما يرويه » · واعترض على هذا المذهب ، بان قبول الرواية مبنى على الضبط والوثوق واعتبار القول مبنيا على معرفة اوضاع اللغة العربيـــة والاحاطـــة بقوانينها (55) · وكيف يحتج باقوال هؤلاء المولديـــن وقد وقعوا فى اغلاط كثيرة لا يستطيع احد تخريجهـــا على وجه مقبول فهذا ابو تمام يقول :

لعـــذلتـــه فى دمنتيـــن تقـــادمـــا
ممحـــوتيـــن لـــزينـــب وسعـــاد

والصواب « تقادمتا » · وهذا المتنبى يقول :

فان يك بعض الناس سيفا لدولـــة
ففى النـــاس بوقات لهـــا وطبول

والصواب فى جمع بوق بوق او ابواق (56) ·

ويحتج بالبيت الذى لا يعرف قائله متـــى رواه عربى ينطق بالعربية بمقتضى السليقة · وكان العرب ينشد بعضهم شعره للآخر · فيرويه عنه كما سمعه ، او يتصرف فيه على مقتضى لغته · ولهذا تكثر الروايات فى بعض الابيات ويكون كل منها صالحا للاحتجـــاج ، كما يحتج بالشعر الذى يرويه من يوثق به فى اللغة واشتهر بالضبط والاتقان وان لم يعرف قائله وقـــد تلقى علماء العربية شواهد كتابسيبويه بالقبول وفيها نحو من خمسين شاهدا لم تعرفاسماء قائليها ، فانما يكون الرد وجيها اذا روى الشعر من لم يكن عربيا فصيحا ولم يشتهر بالضبط والاتقان فيما يسوقه من الشعر على انه عربى فصيح ·

واما المكان او بعبارة اخرى القبائل فقد اختلفت درجاتها فى الاحتجاج على اختلاف قربها او بعدها من الاختلاط بالامم المجاورة فاعتمدوا كلام القبائل فى قلب جزيرة العرب وردوا كلام القبائل التى على السواحل او فى جوار الاعاجم ، وهذا تصنيف ابى نصر الفارابى لهم فى الاحتجاج :

« كانت قريش اجود العرب انتقاءا للافصح من الالفاظ واسهلها على اللسان عند النطق واحسنهـــا مسموعا وابينها عما فى النفس · والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعنهم اخذ اللسان العربـــى من بين قبائل العرب هم : ـــ قيس وتميم واسد فان هؤلاء هم الذين اخذ عنهم اكثر ما اخذ ومعظمه وعليهم اتكل فى الغريب وفى الاعراب والتصريف ·

ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ·

وبالجملة لم يؤخذ عن حضرى ولا عـــن سكان البرارى ممن كان يسكن اطراف بلادهم التى تجـــاور سائر الامم الذين حولهم ولم يؤخذ من لخم ولا مـــن جذام فانهم كانوا مجاورين لاهل مصر والقبط ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من اياد فانهم كانوا مجاورين لاهل الشام واكثرهم نصارى يقرؤون صلاتهم بغيـــر العربية · ولا من تغلب ولا النمر فانهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من عبد القيس لانهم كانوا من سكان البحرين مخالطين للهند والفرس ·

---

(54) وفيات الاعيان ـــ تاريخ ابن خلكان ج 1 ص 362 ·
(55) خزانة الادب ص 21 ·
(56) دراسات فى العربية وتاريخها ص 37 ·

ولا من ازد عمان لمخالطتهم للهند والفرس ·

ولا من اهل اليمن اصلا لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة فيهم · ولا من بنى حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الامم المقيمين عندهم · ولا من حاضرة الحجاز لان الذين نقلوا اللغة مادنوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الامم وفسدت السنتهم » (57) ·

واما احوال هؤلاء العرب المحتج بهم فخبرها ما كان اعمق فى التبدى والصق بعيشة البادية ولذا كان مما يفخر به البصريون على الكوفيين اخذهم عن الاعراب اهل الشيح والقيصوم وحرشة الضباب واكلة اليرابيع ويقولون للكوفيين : « اخذتم عن اكلة الشوارين وباعة الكواميخ » ، وقد نص الفارابى بعد قوله المتقدم آنفا على صناعة هؤلاء العرب وصفاتهم فقال : « كانت صنائع هؤلاء التى بها يعيشون الرعاية والصيد واللصوصية وكانوا اقواهم نفوسا واقساهم قلوبا واشدهم توحشا وامنعهم جانبا واشدهم حمية واحبهم لان يغلبوا ولا يغلبوا واعسرهم انقيادا للملوك واجفاهم اخلاقا واقلهم احتمالا للضيم والذلة » (58) ·

د ــ القياس على الشاذ :

للحكم الذى ورد به السماع النادر اربعة انواع :

الاول : ان يرد لفظ معين على وجه لم يرد السماع بخلافه لا فى اللفظ عينه ولا فيما كان من نوعه ·

وهنا انقسم النحاة واللغويون فيما بينهم فى القياس عليه فسيبويه يكتفى بهذا اللفظ الواحد ويتخذه اصلا يقيس عليه كل ما كان من نوعه · ومثال هذا شنأى فى النسبة الى شنوءة ، فقد اكتفى بهذا الشاهد وجعل وزن فعلى قياسا فى كل ما كان على صيغة فعولة مع انه لم يقع اليه من شواهده الا هذه الكلمة المفردة ·

وذهب الاخفش بكلمة شنأى مذهب الشاذ الذى لا يقوم عليه قياس واخذ بالاصل الاول للنسب وهو ابقاء الكلمة على حالها فيقال فى النسبة الى فروتة فروتى ، ويتأيد السماع الذى عول عليه سيبويه بقياس فعولة على فعيلة ، فان قياس النسبة الى فعيلة فعلى نحو حنيفة وصحيفة وبجيلة ، فيقال فى النسبة اليها حنفى وصحفى وبجلى ·

الثانى : ان يرد لفظ معين على وجه يخالف القياس والسماع ، وهذا الوجه المخالف للقياس والسماع لا يقام له فى نظر الجمهور وزن ولا يجيزون لاحد النسج على مثاله ، الا ان الاخفش حاد عن هذا السبيل حيث سمع تولهم هداوى فى جمع هدية فجعله مقيسا فى كل ما كان لامه ياءا ، وهذه الكلمة شاذة فى السماع والقياس اذ المسموع والموافق للقياس فى مثل هذا ابقاء الياء بحالها · فيقال فى جمع هدية وعطية ومزية ، هدايا وعطايا ومزايا · ومن هذا القبيل ان القياس فى اسم المفعول المأخوذ من الفعل الثلاثى المعتل العين بالواو وحذف احد الواوين ، فيقال فى اسم المفعول من رام مروم وورد فى الفاظ معدودة النطق بالواوين كليهما فقال بعض العرب : ثوب مصون ومسك مدووف وفرس مقوود · ومثل هذه الكلمات الشاذة تحفظ عند الجمهور ولا يصح لاحد ان يقيس عليها · وخالفهم فى هذا المبرد والحقها بقبيل ما يقاس عليه ·

الثالث : كلمات معدودة تاتى على وجه مخالف للقياس ، ويكثر استعمالها على الوجه المخالف حتى يقل او يفقد استعمالها على وجه القياس مثل استحوذ واستصوب ، فقد ورد على خلاف القاعدة القاضية بقلب واوهما الفا كما يقال استقام واستعار واستنار · ومثل عييد تصغير عيد ، ومقتضى القاعدة فى القياس عويد لانه مثل عاد يعود والتصغير كالجمع يرد الاسماء الى اصولها ومن هذا النوع ما يرد على الوجه الموافق للقياس ايضا نحو استحوذ واستصوب، فقد ثبت عن العرب انهم قالوا : استحاذ واستصاب ، فيجوز ذلك العمل فيه على الوجهين بيد ان الوجه الاكثر فى السماع هو الارجح فى الاستعمال لانه مألوف عند المخاطبين اكثر من الوجه الذى قل فى السماع وان كان ارجح من جهة القياس ·

اما الالفاظ التى لم ترد الا على الوجه المخالف للقياس نحو عييد فيقتصر فيها على ما ورد عن العرب

(57) كتاب الفارابى (الالفاظ والحروف) نقلا عن الاقتراح للسيوطى ص 22 ·
(58) الاقتراح للسيوطى ص 22 ·

الا أن يبدو لنا أن تتعلق بمذهب من يجيز اجراء الالفاظ على مقتضى القياس زيادة على الوجه الثابت من طريق السماع ·

الرابع : أن ترد الفاظ معينة على ما يوافق القياس ويخالف السماع ومثال هذا أن المعروف فى خبر عسى كونه مضارعا مقرونا بأن أو مجردا منها وورد اسما صريحا فى امثلة معدودة فقالوا : فى مثل (عسى الغوير ابؤسا) وقول الشاعر :

اكثرت فى العذل ملحا دائما

لا تكثرن انى عسيت صائما (59)

ومجمل القول أن النحاة اختلفوا فى الوارد على وجه الشذوذ من حيث الاعتداد به فى القياس · وفى شرح الفصيح لابن خالويه جاء قوله : « كان الاصمعى يقول افصح اللغات ويلغى ما سواها · وابو زيد يجعل الشاذ والفصيح واحدا » ·

وممن أنكر القياس على الشاذ ابن السراج فقال: (ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل اكثر الصناعات والعلوم ، فمتى سمعت حرفا مخالفا لا شك فى خلافه لهذه الاصول فاعلم انه شاذ ، فان كان سمع ممن ترضى عربيته ، فلا بد أن يكون قد حاول به مذهبا او نحا نحوا من الوجوه واستهواه امر غلط) (60) ·

ثم ان الكوفيين يعتدون بما ورد من الكلمات الشاذة ويعملون بالقياس عليها ، والبصريون يمنعون من القياس على الشاذ ويذهبون فى مثله الى ان قائله نحا به نحوا خلاف ما يظهر منه ويردونه الى الاصل المعروف عندهم على طريق من التاويل (61) · وابن مالك لا يكلف نفسه تاويل الشاذ ولا يذهب فيه مذهب الكوفيين من اباحة القياس عليه بل يصفه بالشذوذ او يجعله من قبيل ما دفعت اليه الضرورة (62) ومن امثلة هذا انهم ذكروا فى شرط صيغة افعل التفضيل ان لا يكون اصل الوصف على وزن افعل نحو ابيض واسود ، ولما جاءهم قول الشاعر :

جارية فى درعها الفضفاض

أبيض من أخت بنى اباض

انزله الكوفيون منزلة المقيس عليه وتاوله البصريون على انه قولهم (باض فلانا) اذا غلبه وفاته فى البياض · وابقاه ابى خالويه على ظاهره وطرحه الى المسموعات الشاذة ·

ومن الاقوال الشاذة مالا تجد للتاويل فيه مساغا ومن امثلته ان البصريين يمنعون أن تجمع الصيغة التى لا تقبل تاء التانيث جمع مذكر سالما نحو اسود واحمر · واجازه الكوفيون تمسكا بقول الشاعر :

فما وجدت نساء بنى تميم

حلائل اسودين واحمرين (63)

ولا يتخلص البصريون من هذا الشاهد الا بطرحه الى النادر الذى لا يقوم عليه قياس · والتاويل انما يقتحمه البصريون اذا كان اللفظ المخالف للمعروف فى اللسان واردا عن الفرد ونحوه ممن يتكلم باللغة المالوفة واما اذا ثبت انه لغة قبيلة فلا وجه لتاويله والخروج به عن ظاهره ولهذا ابطل ابن هشام تاويل ابى على الفارسى وابى نزار لقولهما (ليس الطيب الا المسك) برفع المسك ، لان ابا عمرو بن العلاء اثبت أن رفع خبر ليس الواقع بعد الا لغة تميم (64)·

والحق فيما يظهر ان ما يجيء على غير القياس قسمان :

احدهما : ان يكون كلام العرب سائرا على سنة معروفةووضع عام فتسمع الكلمة او نحوها ممن لا يعرف بالفصاحة وهى تخالف المعروف فى مجارى الكلام فهذه لا تصلح ان تكون موضعا للقياس بل الكلمة او

---

(59) شرح ابن عقيل ج 1 ص 324 ·
(60) دراسات فى العربية وتاريخها ص 42 ·
(61) الانصاف فى مسائل الخلاف ج 1 ص 148 ·
(62) شرح ابن عقيل ج 2 ص 173 ·
(63) الانصاف فى مسائل الخلاف ج 1 ص 40 ·
(64) مغنى اللبيب ج 1 ص 294 ·

الكلمتان لا تقومان فى وجه القاعدة التى يجرى عليها الفصحاء فى عامة مخاطباتهم ، ولو نقلت عن فصيح عربى اذ يجوز ان تكون قد صدرت منه على وجه الغلط او القصد الى تحريف اللغة . فان السنة الفصحاء قد تقع فى زلة الخطأ وتطوع لهم متى قصدوا الى تغيير الكلمة عن وصفها المعروف لهزل ونحوه .

وقد جرت عادة النحاة ان يصفوا خروج العربى الفصيح عن القاعدة بالشذوذ ولا يبالون ان يسموا خروج المولد عنها بالخطأ واللحن . وقد يصفون خروج العربى عن الاصول بالغلط بناءا على ان العربى يستطيع ان يلحن اذا تعمد اللحن كما انه يستطيع ان يتكلم بغير لغته اذا تعمد ذلك . يذكر النحاة فى شروط عمل ما عمل ليس فى لغة اهل الحجاز مراعاة الترتيب بحيث لا يتقدم خبرها على اسمها فورد قول الفرزدق :

« اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر »

فقدم خبر ما على اسمها . فقالوا : قول الفرزدق هذا شاذ او غلط اى لحن لان الفرزدق تميمى واراد ان يتكلم بلغة اهل الحجاز (65) . ولم يدر ان من شرط نصبها للخبر الترتيب بين اسمها وخبرها ، وقولهم ان العربى لا يقدر ان ينطق بغير لغته محمول على تكلمه وهو على حال سليقته ، واما عند تعمده النطق بالخطأ او بغير لغته ، فذلك ميسور له من غير شبهة .

ثانيهما : ما يرد فى الكلام الفصيح ، ونتحقق انه لم يصدر عن خطأ او تلاعب فى اوضاع اللغة مثل آيات الكتاب الكريم والاحاديث التى قامت القرائن على انها مروية بالفاظها العربية الصحيحة ، وهذا ان كان كلمة خرجت عما نسميه قياسا نحو معائش بالهمز فى احدى القراءات الصحيحة ، صح لنا ان نعطيها حكم استحوذ واستصوب فنتكلم بها ثقة بانها كلمة لا شبهة فى معناها ولكنا نرجع بأمثالها الى حكم القياس وهو أن مفاعل لا تقلب الياء فيه همزا متى كانت الياء عينا فى بناء مفردة ، فان كان راجعا الى النظم خالفناهم فى دعوى خروجه عن القياس وصح لنا ان نعده فيما يقاس عليه وننسج على منواله ان اباه البصريون والكوفيون فلا نبالى أن نقدم معمول المصدر على المصدر متى كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا وان منعه جماعة من النحاة ، فلو قال احد : رزق فلان على خصمه الفوز أن قال يعجبنى امام السلطان تكلمك بالحق . لقضينا لقوله بالفصاحة اذ له اسوة بقوله تعالى : « ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله » النور 24 — 2 وقوله تعالى : « فلما بلغ معه السعى » الصافات 37 — 102 ولا نبالى تقديم معمول صلة ال على ال متى كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا وان منعه كثير من النحاة ، فلو قال احد : انى لزيد من المحبين ، لتلقينا قوله بالقبول اذ لم يزد على ان اقتدى بقوله تعالى « وكانوا فيه من الزاهدين » يوسف 12 — 20 وقوله تعالى « وانا له لناصحون » (66) يوسف 12 — 11 .

هـ — القياس على ما لا بد من تاويله بخلاف الظاهر :

قد يرد فى كلام العرب ضرب من الكلام على وجه شائع لا يستقيم المعنى الا بتخريجه على خلاف ظاهره ، ومقتضى مذهب سيبويه والجمهور المنع من القياس عليه وان كان وجه تأويله مما يسمه القياس . ومما يساق شاهدا على هذا قولهم فى المصدر الذى كثر مجيئه حالا انه مقصور على السماع مع انهم يأولون المصدر باسم الفاعل او يقدرون معه مضافا يصلح ان يكون حالا فيكون المراد من المصدر (نحو بغتة فى قولهم : طلع زيد بغتة) اسم الفاعل او يحمل على انه فى التقدير ذا بغتة (67) واطلاق المصدر مرادا منه اسم الفاعل وحذف المضاف شائعان فى الاستعمال بحيث لا يقفان عند حد السماع .

وذهب بعضهم الى انه من باب ما يقاس عليه . وهذا المذهب بالنظر الى ما يحتمله التركيب من الوجوه المقبولة فى القياس مذهب وجيه ويشد أزره ان علماء البلاغة استحسنوا حمل المصدر على الذات عند قصد المبالغة نحو : زيد عدل او رضا . وهذه المبالغة قد تقصد عند ايراده مورد الحالية .

(65) شرح ابن عقيل ج 1 ص 305 هامش .
(66) دراسات فى العربية وتاريخها ص 44 .
(67) شرح ابن عقيل ج 1 ص 534 .

ومن هذا الباب قولهم : ان اسم الزمان لا يخبر به عن اسم الذات وجاءوا الى نحو قولهم (الليلة الهلال) وأولوه بتقدير اسم معنى وهو فى هذا الشاهد لفظ طلوع مضافا الى الهلال (68) ·

والحق فيما يظهر أن المنع من القياس فى مثل هذا مقيد بما اذا لم يقصد المتكلم الى تأويل قريب ووجه مقيس ، أما اذا نوى فى الكلام اسم معنى يضيفه الى المبتدأ فيستقيم به المراد ، فانه يلتحق بسائر الجمل التى يحذف فيها المضاف لقرينة تشير اليه ·

ولا بأس هنا ان نسوق بعض الامثلة بهذه المناسبة التى عدها بعض الادباء خطأ وهو محتمل لوجه من وجوه القياس الصحيح ·

انكر الحريرى قولهم :(هو قرابتى) وليس هذا بمنكر من القول متى عرف المتكلم ان القرابة مصدر ، وعمد الى اطلاقه على الموصوف به على ضرب من المجاز أو التقدير ·

وحكم صاحب المصباح على قولهم (اذن العصر) بالخطأ ، والصواب اذن بالعصر مع ان اسناد الفعل الى المفعول به ولو بوسيلة حرف الجر غير عزيز وانما يحكم عليه بالخطأ اذا صدر ممن لا يدرى وجوه تصاريف الكلام العربى بفطرته أو بتلقينه ·

ويشاكل هذا قول ابن قتيبة فى ادب الكاتب : (الملة يذهب الناس الى انها الخبزة فيقولون : اطعمنا ملة ، وذلك غلط ، انما الملة موضع الخبزة) (69) ·

قال ابن السيد فى شرحه : (وليس يمتنع عندى ان تسمى الخبزة ملة لانها تطبخ فى الملة كما يسمى الشىء باسم الشىء اذا كان منه بسبب ، او يخرج على حذف المضاف الى خبز الملة) (70) ·

والصواب ما عرفناه من أن التخطئة والتصويب فى مثل هذا يرجع فيهما الى حال المخاطب ، اذ الذى يطلق الملة على نفس الرغيف ، ويظهر لنا من قرينة حاله أو صريح مقاله انه اطلقها على اعتقاد انها موضوعة للرغيف بوضع حقيقى لا يخلص من سهام التخطئة ولو احتملت عبارته وجها من وجوه القياس الصحيح ·

ومن هذا القبيل حكم ابن قتيبة ايضا على قول العامة « تجوع الحرة ولا تأكل ثديها » بانه خطأ وقال : الصواب بثديها فقال ابن السيد فى شرحه : أما ما يذهب اليه العامة من ان المعنى لا تأكل لحم ثديها فهو خطأ · ولكن يجوز على التأويل بحذف المضاف الى اجر أو ثمن ثديها (71) · او على المبالغة بجعل اكلها لاجر ثديها بمكان اكل الثديين نفسهما ·

والتفصيل الذى سبق آنفا من النظر فى مثل هذا الى حال المتكلم يجرى هنا لولا أن العبارة مثل والامثال لا تغير ، فمن قصد بها ضرب المثل فقد اخطأ من جهة تحريف المثل وان كانت العبارة التى ينطق بها العامة فى نفسها صحيحة متى صدرت ممن يلاحظ المضاف المحذوف او يقصد الى ذلك من المبالغة (72)·

و ــ القياس فى صيغ الكلم واشتقاقها :

وخصصنا النظر على القياس فى المصادر

المصدر بأنواعه الثلاثة الاصلى والميمى والصناعى يدل على المعنى المجرد « وهو المعنى العقلى المحض الذى لا وجود له فى غير الذهن » فلا يدل ــ بذاته ــ على ذات ولا على زمن ولا افراد ولا تثنية ولا جمع ولا تانيث ولا تذكير ولا علمية ، ولا شىء اكثر من ذلك المعنى المجرد والمعانى المجردة كثيرة لا تكاد تحصر والحاجة الى استعمالها شديدة ومن العسير على غير العرب الاوائل معرفة المصدر الصحيح للفعل والاهتداء اليه بين المصادر الكثيرة المتنوعة ·

---

(68) شرح ابن عقيل ج 1 ص 185 ·
(69) ادب الكاتب ص 32 ·
(70) الاقتضاب فى شرح ادب الكتاب ص 116 ·
(71) نفس المصدر السابق ص 221 ·
(72) دراسات فى العربية وتاريخها ص 48 ·

فلوضع ضوابط للكشف عنه والاهتداء اليه فى يسر وسهولة وتوفيق عكف اللغويون والنحويون منذ عصور بعيدة على الكلام العربى المأثور وعرضوا للمصادر الواردة بأكثره ودرسوها دراسة وافية من نواحيها المختلفة وبذلوا فيها الجهد كعادتهم مصممين أن يصلوا من وراء هذه الدراسة الصادقة المضنية الى تجميع المصادر واستخلاص ظواهرها وخواصها ثم تصنيفها أصنافا متماثلة ، لكل صنف أوصافه وخصائصه التى ينفرد بها وتشترك فيها افراده واحدا واحدا دون غيرها بحيث يصح أن ينطبق على كل صنف عنوان خاص به تندرج تحته أفراده ولا يشاركها فيه أفراد صنف آخر له ء وانه الخاص وله أوصافه وخصائصه التى تغاير ذاك كما هو الشأن فى كل القواعد والضوابط العلمية.

وقد نجحوا فيما أرادوا فجمعوا المصادر جمعا حميدا قدر استطاعتهم الجبارة ثم صنفوها ونوعوها وجعلوا لكل صنف ونوع قواعد وضوابط دقيقة تضم تحتها أفراده الكثيرة المبعثرة وتنطبق عليها وعلى نظائرها مما نطق به العرب وما ستنطق به أجيال قادمة لا عداد لها . والعارف بتلك الضوابط والقواعد يستطيع أن يهتدى الى المصدر الذى يريده فى سرعة وتوفيق (73) .

وانقسمت المصادر بعد هذا ثلاثة اقسام :

أحدها : مالا شبهة فى صحة القياس عليه نحو فعلله مصدرا للفعل الرباعى المجرد كدحرج وعربد ، ونحو افعال مصدرا للفعل الرباعى المزيد كأكرم ونحو تفعيل مصدرا للفعل المضعف كعلم ونحو مفاعلة مصدرا للفعل الرباعى أيضا كخاصم ونحو افتعال مصدرا للفعل الخماسى كاكتسب ونحو تفعل مصدرا لما جاء على تفعل كتكلم .

ثانيها : ما لا يختلف فى قصره على السماع لقلة ما ورد منه فى الكلام كالمصدر الوارد على فعال نحو كذب كذابا أو الوارد على فعيلى نحو الحثيثى للمبالغة فى الحث . او ما جاء على فعلى نحو جمزى ، وقد طعن الاخفش على بشار فى قوله :

والآن اقصر عن سمية باطلى
واشار بالوجلى على مشير

وقوله :

على الغزلى منى السلام فربما
لهوت بها فى ظل مخضلة زهر

وقال : لم يسمع من الوجل والغزل فعلى وانما قاسهما بشار وليس هذا مما يقاس انما يعمل فيه بالسماع .

ثالثها : ما جرى الخلاف فى جواز القياس عليه كطائفة من مصادر الفعل الثلاثى نحو فعل مصدرا للفعل المتعدى كشرب وفهم ونصر ونحو فعل مصدرا للفعل اللازم كفرح ونحو فعول مصدرا لفعل اللازم كقعد وغدا (74) . وسبب الخلاف فى القياس أن جمهور النحاة وجدوا لكل واحد من صيغ هذه المصادر أمثلة كثيرة تجرى عليه بنظام فذهبوا فيها مذهب القياس .

ورأى آخرون أن أفعالا كثيرة مما يتحقق فيه شرط تلك المقاييس قد وردت مصادرها فى صيغ خارجة عن القياس فصرفتهم كثرة انتقاص هذه المقاييس عن الاعتداء بها وذهبوا الى أن مصادر الأفعال الثلاثية انما يرجع فيها الى السماع .

ثم ان الذين ذهبوا بها مذهب القياس فريقان : الفريق الاول ويمثله سيبويه ، يرى أن كل الضوابط التى تحدد وتضبط مصادر الفعل الثلاثى لا يصح استخدامها قياسا مطردا وانما تستخدم حين لا يكون للفعل مصدر مسموع من العرب . فاذا ورد فعل لم يعرف عن العرب كيف نطقوا بمصدره جاز استخدام القياس بتطبيق الضابط والقاعدة أما مع ورود المصدر المسموع المعروف فلا يجوز لاننا مقيدون بالمصدر الذى نطقت به العرب وعرفناه عنهم ولا داعى معه لخلق مصدر جديد لم ينطقوا به نصا .

أما الفريق الثانى ويمثله الفراء وابن جنى فيرى أن فى رأى سيبويه اعنانا من غير داع اذ من

(73) النحو الوافى ج 3 ص 147 .
(74) دراسات فى العربية وتاريخها ص 52 .

المقرر أن ما هو مقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب فليس استخدامنا المصدر القياسى مع وجود السماعى الا كاستخدامنا الالفاظ والكلمات التى نجرى عليها الرفع او النصب او الجر او الجزم فى اساليبنا الخاصة التى ننشئها انشاءا يختاره كل منا على حسب هواه ، ونؤلفها تاليفا مبتكرا لم تنطق به العرب نصا ولم تعلم عنه شيئا وان كان لا يخرج فى هيئة تكوينه ومادة كلماته وترتيبها وضبط حروفها على النسق الوارد عنهم ولا يتعدى حدودهم العامة فهى اساليبنا ومن صنعنا وهى فى الوقت نفسه اساليب عربية صميمة ، وتسمى بهذا الاسم لجرياتها على النظام العربى الاصيل فى مفرداتها وطرائق تركيبها وضبط حروفها فلا داعى عنده لمنع استخدام المصدر القياسى مع وجود السماعى المعروف ·

وقد رأى المجمع اللغوى الاعتماد على ما قاله ابن جنى وعلى ادلته فى كثير من المسائل الاخرى كما فى الجزء الاول من مجلة المجمع ص 226 ·

ونحن نؤيد الفراء وابن جنى فيما ذهبا اليه لان قصر القياس على الافعال التى لم يرد لها مصادر مسموعة يقتضينا ان نرجع لكل المظان المختلفة ونطيل البحث حتى نطمئن الى عدم وجود مصدر سماعى كى نستبيح استعمال المصدر القياسى · وفى هذا من الجهد المضنى والوقت الطويل مالا يقدر عليه خاصة الناس بل عامتهم ، ولو اخذنا به قبل استعمال كل مصدر لحملنا انفسنا ما لا نطيق ودفعناها الى اليأس والانصراف عن لغتنا وانكرنا واقع الحياة الذى قضى باستقلال العلوم والفنون وتفرغ طوائف العلماء للفروع المستقلة والاعتماد على رأيهم الخاص فيما تفرغوا له ، ثم ما هو المراد الدقيق من عدم معرفة المصدر الوارد للفعل ؟ ما حدود هذا ؟ ما ضبطه ؟ وكيف يتحقق مع تفاوت الناس علما وعملا واقتدارا على استحضار المراجع وغيرها ؟ لهذا نرى الفراء وانصاره سديد وفيه رفق وحكمة ومسايرة واضحة لطبائع الاشياء وليس فيه ما يسيء الى اللغة او يسد المسالك امام الراغبين ، فيها المقبلين على اصطناعها واعلاء شأنها ، لهذا يجب الاخذ به والاقتصار عليه ·

---

(75) النحو الوافى ج 3 ص 149 هامش ·

قد يكون المصدر الذى نضمه ولم ينطق به العرب نصا غريبا على السماع ولكن هذه الغرابة والوحشة تزولان بالاستعمال ·

أما المصادر السماعية او المصادر الشاذة فالحكم الصحيح على مثلها انه يجوز استعمال كل واحد منها بذاته مصدرا سماعيا مقصورا على فعله الخاص فلا يجوز استخدام وزنه فى ايجاد صيغة لفعل آخر غير فعله ·

كما يجوز ايضا استعمال المصدر القياسى لفعله، فاستعمال المصدر السماعى لفعل معين لا يمنع استعمال المصدر القياسى لهذا الفعل ، فمن شاء ان يصطنع المسموع او القياسى فله ما شاء ويجرى هذا على كل فعل له مصدران مقيس ومسموع · فان استعمال احدهما مباح لان استعمال المسموع مقصور على فعله دون باقى الافعال فلا يجوز صوغ مصدر على وزن المسموع لفعل آخر بخلاف المصدر القياسى فصيغته ليست مقصورة على فعل واحد بل هى عامة شاملة لكل فعل توافرت فيه الشروط وادخلته تحت العنوان العام الذى ينطبق عليه وعلى نظائره المصدر القياسى (75)·

الفصل الثالث

القياس ومجمع اللغة العربية :

ذكرنا فيما سبق أن الفارسى وابن جنى وصلا بالقياس الى ذروته · ومما يؤسف له أن هذه المدرسة لم تستمر فى سيرها حتى تؤتى ثمارها اذ بدأت تتراجع القهقرى بعد المئة الرابعة وغلب على اللغة وعلومها الجمود ثم آل هذا التراث الى علماء لا سليقة لهم نغشوه بأغشية من مؤلفاتهم لا روح فيها فلما كثرت الصحف والمجلات والمؤلفات احتاج علماء اللغة الى فيض من المصطلحات يعبرون بها عن حاجات العصر الحديثة فظهر فريقان : فريق دعا الى ادراج لغة السوق فى الكتابة والمدارس على عاميتها وعجمتها · وفريق جمد على ما ورد عن العرب الاولين · وكان تجاذب بين الفريقين معهما انصارهما الى أن قيض الله فريقا ثالثا حاول الحرص على التراث العربى الكريم فشمر

عن ساعد الجد يتحرى لهذه المستحدثات مصطلحات عربية ، فان لم يجد احدث لها من طريق الاشتقاق او المجاز او التعريب احيانا قليلة ·

وكانت اول محاولة فى هذا الشان قام بها المجمع العلمى العربى بدمشق الذى انشىء على عهد الملك فيصل الاول سنة 1918 وكان نشيطا كل النشاط اول حياته فامد الصحافة ودواوين الحكومة والمدارس والمعاهد بفيض صالح من الاسماء والمصطلحات كما انصرف الى اصلاح لغة الدواوين والصحف والكتب المدرسية بحيث لم يكن يجوز طبع كتاب لم ينظر فى لغته احد أعضاء المجمع غير الجاهلين ·

ولم يطل بمجمع دمشق هذا النشاط اكثر من عشر سنين ، ولكن الامر استمر خارجه وسهرت المعاهد العليا والثانوية على استمرار النهضة · ولا ينبغى ان ننسى هنا اثر التراجمة الاولين فى مطلع النهضة بمصر ولا اثر المصححين فى المطبعة الاميرية وفيها من شيوخ الازهر وغيرهم · فما ترجم قديما من كتب علمية فى الطب والهندسة والعلوم حافل باوضاع عربية وثمرات من ثمرات القياس تستحق التقدير ، وقد ينفع المجامع اليوم اطالة النظر فيما تشتت فى هذه الطبعات القديمة النادرة من مصطلحات ونحت واشتقاق فالمعروف أن مدرسة الالسن واساتذتها وخريجيها اتسمت بكثير من العمل والجد وقليل جدا من الاعلان والتبجح (76) ·

ثم جاءت بعد هذه المحاولات محاولة مصر وهى من اهم المحاولات ، حيث صار الشعور بضرورة المجمع رغبة عامة للامة لباها الملك فؤاد الاول حيث اسس (مجمع فؤاد الاول للغة العربية) وبدأ عمله سنة 1934 وقد ضم حين التاسيس اعلاما من خير علماء العربية ·

وقد نص فى المادة الثانية من مرسوم انشائه : ان المجمع يحافظ على سلامة اللغة العربية وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون فى تقدمها ملائمة حاجات الحياة فى العصر الحاضر · هذا وقد اصبح اسم المجمع اليوم : مجمع اللغة العربية (77) ·

وكان فى جملة ما عالج من موضوعات قضية القياس فى اللغة فاصدر فيها بعد مذكرات حول المشروعات المتقدمة قرارات سديدة يصح أن نعدها بعثا لحركة القياس بعد نوم امتد تسعمائة سنة من المائة الخامسة للهجرة حتى اليوم · والقرارات التى اتخذها المجمع من محضر الجلسات هى :

1 ــ قرار التضمين : (78) ·

التضمين : ان يؤدى فعل او ما فى معناه فى التعبير مؤدى فعل آخر او ما فى معناه فيعطى حكمه فى التعدية واللزوم · والمجمع يرى انه قياسى لا سماعى بشروط ثلاثة :

الاول : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس ·

الثانى : تحقق المناسبة بين الفعلين ·

الثالث : ملاءمة التضمين للذوق العربى ·

ويوصى المجمع الا يلجأ الى التضمين الا لغرض بلاغى · ومن امثلته فى القرآن : (79)

1 ــ قوله تعالى « واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم » البقرة (2 ــ 14) واصل خلا يتعدى بالباء · يقال خلوت بفلان فضمن هنا معنى الانتهاء او الافضاء فعدى بالى ·

2 ــ قوله تعالى : « الله يستهزىء بهم ويمدهم فى طغيانهم يعمهون » البقرة (2 ــ 15) اصله ويمد لهم فى طغيانهم ، ضمن معنى يزيدهم فعدى بنفسه ·

3 ــ قوله تعالى : « والله يعلم المفسد من المصلح » البقرة (2ــ 220) ضمن يعلم معنى يميز فتعدى بمن ·

---

(76) فى اصول النحو ص 119 ·
(77) مجلة مجمع اللغة العربية الملكى ج 1 ص 6 ·
(78) مجلة مجمع اللغة العربية الملكى ج 1 ص 33 ·
(79) نفس المصدر ج 1 ص 189 محاضرة عنوانها (الغرض من قرارات الجمع والاحتجاج لها) للاسكندرى.

4 ــ قوله تعالى : « ولتكبروا الله على ما هداكم » البقرة (2 ــ 185) ضمن لتكبروا معنى لتحمدوا فعدى بعلى ·

5 ــ قوله تعالى : « فاماته الله مئة عام ثم بعثه » البقرة (2 ــ 295) ضمن اماته معنى البثه اى البثه ميتا مئة عام ·

6 ــ قوله تعالى : « لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يالونكم خبالا » آل عمران (3 ــ 115) الالو : (التقصير) واصله ان يعدى بالحرف وعدى الى مفعولين فى قولهم (لا الوك نصحا) وفى (لا يالونكم خبالا) على تضمين معنى المنع والنقص ·

7 ــ قوله تعالى : « وما يفعلوا من خير فلن يكفروه » آل عمران (3 ــ 115) ضمن الكفر معنى الحرمان فتعدى الى مفعولين ·

8 ــ قوله تعالى : « ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم » النساء (4 ــ 2) ضمن لا تاكلوا معنى لا تضموا ·

9 ــ قوله تعالى : « ولو جاءهم امر من الامن او الخوف اذاعوا به » النساء (4 ــ 82) ضمن اذاعوا معنى تحدثوا فعدى بالباء ·

10 ــ قوله تعالى : « وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك » هود (11 ــ 53) ضمن الترك معنى الصدور عن الشئ ·

11 ــ قوله تعالى : « ويا قوم من ينصرنى من الله ان طردتهم » هود (11 ــ 30) ضمن ينصرنى معنى يجيرنى فعدى بمن ·

12 ــ قوله تعالى « وعتوا عن امر ربهم » الاعراف (7 ــ 76) اصل معنى عتوا : استكبروا ضمن معنى انحرفوا وانصرفوا فعدى بعن ·

13 ــ قوله تعالى : « أولم يهد للذين يرثون الارض من بعد اهلها » الاعراف (7 ــ 99) ضمن يهدى معنى يبين ويتضح فعدى باللام ·

14 ــ قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا ما لكم اذا قيل لكم انفروا فى سبيل الله اثاقلتم الى الارض » التوبة (9 ــ 39) ضمن اثاقلتم معنى ملتم واخلدتم فتعدى بالى والمعنى تباطاتم ·

15 ــ قوله تعالى : « ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بانفسهم عن نفسه » التوبة (9 ــ 121) ضمن يرغبوا معنى يبخلوا ·

2 ــ قرار التعريب : (80)

يجيز الجمع أن يستعمل بعض الالفاظ الاعجمية ــ عند الضرورة ــ على طريقة العرب فى تعريبهم ·

3 ــ قرار المولد : (81)

المولد : هو اللفظ الذى استعمله المولدون على غير استعمال العرب وهو قسمان :

1 ــ قسم جروا فيه على اقيسة كلام العرب من مجاز او اشتقاق او نحوهما كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك ، وحكمه انه عربى سائغ ·

2 ــ وقسم خرجوا فيه على اقيسة كلام العرب اما باستعمال لفظ اعجمى لم تعربه العرب · وقد اصدر المجمع فى شان هذا النوع قراره ، واما بتحريف فى اللفظ او فى الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح ، واما بوضع اللفظ ارتجالا ، والجمع لا يجيز النوعين الاخيرين فى فصيح الكلام ·

(فى الصياغة والاشتقاق) (82)

4 ــ قرار فعالة للحرفة :

يصاغ للدلالة على الحرفة او شبهها من اى باب من ابواب الثلاثى مصدر على وزن فعالة بالكسر·

5 ــ قرار فعلان للتقلب والاضطراب :

يقاس المصدر على وزن فعلان لفعل اللازم المفتوح العين اذا دل على تقلب واضطراب ·

(80 ، 81) مجلة المجمع ج 1 ص 33 ــ 34 ·
(82) مجلة المجمع ص 34 ــ 35 ج 1 ·

6 ــ قــرار فعــال للمــرض :

يقاس من فعل اللازم المفتوح العــين مصــدر على وزن فعال للدلالة على المرض ·

7 ــ قــرار فعال وفعيل للصوت :

اذا لم يرد فى اللغة مصدر لفعل اللازم المفتوح العين الدال على صوت يجوز ان يصاغ له قياسا مصدر على وزن فعال او فعيل ·

8 ــ قــرار المصــدر الصنــاعى :

اذا اريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتــاء ·

9 ــ قرار فعال للنسبة الى الشيء :

يصاغ فعال قياسا للدلالــة على الاحتــراف او ملازمة الشيء · فاذا خيــف لبس بين صانــع الشيء وملازمه كانت صيغة فعال للصانع وكان النسب بالياء لغيره فيقال زجاج لصانع الزجاج وزجاجى لبائعه ·

10 ــ قــرار اسم الآلــة :

يصاغ قياسا من الفعل الثلاثى على وزن مفعل ومفعلة ومفعال للدلالة على الآلة التى يعالج بها الشئ·

ويوصى المجمع باتباع صيغ المسموع من اسماء الآلات ، فاذا لم يسمع وزن منها لفعل جاز ان يصاغ من أى وزن من الاوزان الثلاثة المتقدمة ·

11 ــ قرار الاشتقاق من اسماء الاعيان :

اشتق العرب كثيرا من أسماء الاعيان · والمجمع يجيز هذا الاشتقاق للضرورة فى لغة العلوم ، ومــن امثلته المنكب فانه مشتق وضع وضعا ثانويا للعضو الخاص من جسم الانسان والحيوان ، فاذا قيل تنكب فلان قوسه اى ادخل ذراعه فيها وحملها على منكبه كان فعل تنكب مشتقا من اسم عين هو المنكب لا من النكوب بمعنى العدول والتنحى ناحية بــل المعنــى القاها على مجتمع الكتف والعضد من الجسم · وفى رد الفعل الى المعنى الاصلى تكلف وركاكة كما يفعل ذلك من ليس له الملم بمبادىء علم اللغات وتاريخ نشأة البشر والشعوب (83) ·

12 ــ قرار مطاوع فعل الثلاثى :

كل فعل ثلاثى متعد دال على معالجة حسيــة فمطاوعه القياسى انفعل ما لم تكن فاء الفعل واوا او لاما او نونا او ميما او راءا ويجمعها قــولك ولنمــر فالقياس فيه افتعل ·

13 ــ قرار مطاوع فعل بتشديد العين :

قياس المطاوعة لفعــل مضعف العين تفعــل والاغلب فيما ضعف للتعدية فقط ان يكون مطاوعــة ثــلاثيــة ·

14 ــ قــرار مطــاوع فاعــل :

فاعل الذى اريد به وصف مفعوله باصل مصدره مثل باعدته يكون قياس مطاوعه تفاعل كتباعد ·

15 ــ قــرار مطــاوع فعلــل :

فعلل وما الحق به قياس المطاوعة منــه على تفعلل نحو دحرجته فتدحرج وجلببته فتجلبب ·

16 ــ قــرار التعديــة بالهمــزة :

يرى المجمع ان تعدية الفعــل الثلاثــى اللازم بالهمزة قياسية ·

17 ــ قرار صيغة استفعل للطلب وللصيرورة :

يرى المجمع ان صيغة استفعل قياسية لافادة الطلب والصيرورة ·

18 ــ ملحقات الاصول العامــة :

الاول : يفضل اللفظ العربى على المعرب القديم الا اذا اشتهر المعرب ·

الثانى : ينطبق بالاسم المعرب على الصورة التى نطقت بها العرب ·

---

(83) مجلة مجمع اللغة العربية ج 1 ص 236 ·

الثالث : تفضل الاصطلاحات العربية القديمة على الجديدة الا اذا شاعت ·

الرابع : تفضل الكلمة الواحدة على كلمتين فاكثر عند وضع اصطلاح جديد اذا امكن ذلك · واذا لم يمكن ذلك تفضل الترجمة الحرفية (84)

وهناك قرارات للمجمع فى دور انعقاده الثانى وهى :

1 ــ قرار تكملة مادة لغوية ورد بعضها فى المعجمات ونحوها ولم ترد بقيتها ·

2 ــ قرار النسبة الى جمع التكسير عند ضرورة التمييز ونحوها ·

المذهب البصرى يرى فى النسب الى جمع التكسير ان يرد الى واحدة ثم ينسب الى هذا الواحد ، ويرى المجمع ان ينسب الى لفظ الجمع عند الحاجة كارادة التمييز او نحو ذلك ·

3 ــ قرار قياس صيغة مفعلة للمكان الذى يكثر فيه الشىء : تصاغ مفعلة قياسا من اسماء الاعيان الثلاثية الاصول للمكان الذى تكثر فيه هذه الاعيان سواء اكانت من الحيوان أم من النبات ام من الجماد ·

4 ــ قرار قياس صيغة فعال للمبالغة :

يصاغ فعال للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثى اللازم والمتعدى (85) · وبعد هذه القرارات استمر المجمع فى عقد المؤتمرات اللغوية واستمر الاعضاء فى تقديم ابحاثهم ، ومن جملة الابحاث التى قدمت فى القياس بحث فى (جموع التكسير القياسية) للاستاذ احمد على الاسكندرى عضو المجمع (86) وهو بحث لغوى قيم تكلم فيه الاستاذ عن القياس اللغوى وما يقتضى القياس · وبعد مناقشات تبودلت بين حضرات الاعضاء اقرت القرارات الموجودة فى القسم الرسمى من المجلة (87) واقر القرار الآتى :

يرى المجمع أن الكلمات التى يستعملها قدامى النحويين والصرفيين وهى : القياس والاصل والمطرد والغالب والاكثر والكثير والباب والقاعدة الفاظ متساوية فى الادلة على ما ينقاس وان استعمال كلمة منها فى كتبهم يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع وان المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب) (88) ·

ومن البحوث الاخرى التى قدمت الى المجمع فى القياس بحث الاستاذ احمد امين بعنوان (مدرسة القياس فى اللغة) · وقد القى هذا البحث فى الجلسة التاسعة لمؤتمر 3 يناير 1949 وهو بحث لغوى شيق ذو اصالة وعمق ، وقد بداه الاستاذ بنبذة تاريخية عن القياس ثم اشهر علماء المدرسة ، وختم بحثه بفوائد القياس فى اللغة (89) ·

وقد نوقشت المحاضرة فى الجلسة نفسها من قبل الاعضاء ووافق المؤتمر على الاخذ بمبدأ القياس فى اللغة على نحو ما اقره المجمع سلفا من قواعد وجواز الاجتهاد فيها متى توفرت شروطه كما اشار الى ذلك الاستاذ احمد امين فى محاضرته (90) ولاهمية الموضوع تقرر ان ينعقد مؤتمر المجمع للدورة الثلاثين يوم الاثنين الموافق 24 فبراير سنة 1964 لمدة اسبوعين(91)

وفضلا عما ينظره المؤتمر من نماذج معجمية ومصطلحات علمية وحضارية واصول لغوية تقرر أن يطرح على المؤتمر موضوع (القياس فى اللغة) وان يقدم الاعضاء العاملون والمراسلون بحوثا فى نواحيه المختلفة مثل :

1 ــ مذهب القياس فى اللغة نشأته وتطوره ·

2 ــ القياس النحوى واللغوى ·

3 ــ القياس بين البصرة والكوفة ·

---

(84) مجلة المجمع ج 1 ص 37 ·
(85) نفس المصدر ج 2 ص 33 ــ 35 ·
(86) نفس المصدر ج 4 ص 174 ·
(87) نفس المصدر ص 1 ج 4 ·
(88) نفس المصدر ج 4 ص 186 ·
(89) نفس المصدر ج 7 ص 315 ·
(90) نفس المصدر ج 7 ص 302 ، القرارات العلمية للمجمع ·
(91) نفس المصدر ج 17 ص 237 ·

4 ــ القيـــاس بين الفقهاء والنحاة ·

5 ــ القياس والسماع بين الانصار والخصوم·

6 ــ اثـــر القيـــاس فى اللغـــة ·

7 ــ اقيســـة اللغـــة ·

8 ــ مجمع اللغة العربية والقياس ·

9 ــ مدى الحاجة فى المصطلحات العلمية الى القيـــاس فى اللغـــة ·

وحين مراجعتنا الجزء الثامن عشر مـــن المجلـــة الذى يبدا بالسنة 1964 لم نعثر على نتيجة القرار ، ولا نعلم ان كانت صدرت فيما بعد · والذى نختم به هذا البحث أن اللغة العربية فيضا زاخرا من المرانة على اصلها أن يفيدوا منه ولا يعطلوه اذ قد ثبت على مر الزمان انها تسبـــق الباحثـــين والمستنبطـــين ولا يعجزونها · وان كل عصر افاد منها على قدر استعداد اهله ومواهبهم ومكانهم وحسبك أن تقابل بين الاصمعى والخليل وقد كانا فى زمن واحد وبين ابن خالويه وابن جنى وقد اظلهما عصر واحد ايضا لتميز مدى ما يفيد ذو الملكة المبدعة الخلاقة من الدائرة الضيقة التـــى يدور فيها ذو الذهن المقيد · واللغة بعد واحدة والفرص المتاحة ايضا واحدة ·

النتـــائـــج العـــامـــة للبحث :

عرض هذا البحث لاهمية القياس فى اللغـــة ، وقد انتهينا منه الى هذه النتائج العامة :

1 ــ اننا نجد كتب اللغة كثيرا ما تذكر المصادر ولا تذكر افعالها او العكس ، او يذكر الفعل ولا يذكر من اى باب هو ، فالقول بالقياس يمكننا من تكميل هذا النقص بحمل المجهول على المعلوم · فمتى راينا هم يكثرون من المصادر على وزن خاص اذا كان الفعل على وزن خاص فى الاعم الاغلب امكننا ان نقيس ما لم يذكروا على ما ذكروا وان نعده من كلام العرب وهكذا. وهذا الباب يكمل نقصا كبيرا فى المعاجم ·

2 ــ اننا اذا وجدناهم يشتقـــون وزنا خاصا ويستعملونه للدلالة على شىء خاص امكننا ان نقيس عليه ما لم يذكروا · فاذا وجدناهم مثلا يصوغون فعال للدلالة على محترف الحرفة او المهنة كنجـــار وحداد ونعال ، امكننا ان نقيس عليـــه من اسماء اصحاب المهن والحرف ما لم يذكروه ·

3 ــ الاعتراف بالمولد او الدخيل وعـــده عربيا وادخاله فى معاجمنا ما دام يجرى على الصيغ العربية ويسير على نمط العرب فى وضعهم او اشتقاقهم مثل كلمة الوزائع وقد استعملها ابـــن خلـــدون بمعنـــى الضرائب التى يوزعها الحاكم على الرعية ومثـــل : تندر اذا جاء بالنادرة وتنادر عليه اذا جعله موضع نادرته ، وقد استعملها صاحب الاغانى ، ومثل : المقيدة وهى الدفتر الذى يكتب به الرجل ما يمر به تذكرة لنفسه ومثل مئات الكلمات التى استعملت فى العصور المختلفة للدلالة على معان جديدة من مثل ما اثبته دوزى فى معجمه ، فما بالنا لا نثبته فى معاجمنا قياسا على ما فعل العرب ؟

4 ــ اننا نجد العرب احيانا يلحظون فى الشىء معنى من المعانى فيسمونه باسم مشتق من الكلمـــة التى تدل عليه ، فقد سموا القارورة قارورة لانهـــم لحظوا ان الشىء يقر فيها وسموا الدار دارا لانه يكثر فيها الدوران ، فلماذا لا نستعمل هذا الباب فيمـــا يقابلنا من كثير من الفـــاظ الحضارة والمصطلحـــات العلمية الكثيرة التى نقف امامها حائرين ، ولا نشتق من الكلمات العربية كلمات تدل عليها ملاحظين ما نلمحه من معنى فيها ؟

5 ــ وهناك باب اخطر من ذلك واجرا وهو التفهم فى عمق واناة كيف وضع العرب لغتهم ؟ فنرى مثلا ان العرب كان لها ذوق مرهف فى وضع الكلمات استنادا الى محاكاة الاصوات تارة بتقليدها كما سموا صوت الماء خريرا وصوت الحجر صكا وصوت الريح هبوبا والضفدع نقيقا واللبن درا والمريض انينا .. الخ محاكاة هذه الاصوات التى هى او يتخيلون انها من صوت هذه الاشياء ثم صاغوا من هذه الاسماء افعالا ثم توسعوا فى الاشتقاق منها للدلالة على ما يشبهها وما يقرب منها ·

فاللغة عند حدوثها الاول كانت اصواتا يحدثها المتكلم حاكيا للاصوات المسموعة ثـــم صـــارت تلك الاصوات المحبكة علامـــة لما يســـمـــع بالاذن او يبصر

بالعين او يلمس باليد او يشم بالانف او يعقل بالعقل ·

وعند تحرى هذا الباب نراهم يحاكون أولا صوت المسموع بالاذن ثم ينقلونه الى المبصر بالعين ثم ينقلونه الى المحسوس بباقى الحواس الخارجية ثم الى المعقول بالعقل ، فمثلا لو نظرنا الى كلمة حسن وتتبعناها وجدنا ان المصدر الاصلى لحسن كان صوتا سينيا تخيلوا انه يسمع عند الحسن اى عند المس باليد ثم انتقلوا من الاحساس باليد الى الاحساس بغيرها فسموا كل ما يشعر به محسوسا وسموا الآلات التى يحس بها حواس ثم اطلقوها على العلم الحادث من الحواس وعلى اليقين الحاصل من العلم بها واشتقوا أحس بالشيء اذا ادركه بحاسته ونقلوه الى أحسست بالشيء اى ايقنت به ، ولو تتبعت المادة لوجدتها كلها من هذا القبيل مندرجة على نحو ظريف ، ثم نوعوا هذا الصوت السينى فجعلوه مرة حسا ومرة لمسا ومرة حسا · ولو تقصينا هذا الباب على هذا النمط لافادنا فائدة كبرى ولدلنا على ان مصادر اللغة التى تحاكى الاصوات فى منبعها الاول كانت مصادر محصورة تعد بالعشرات ، فان توسعنا قليلا قلنا بالمئات ، ثم تضخمت هذه المصادر بالاشتقاق الصغير والاشتقاق الكبير على مدى الازمان وعلى حسب ما يجد من المعانى وما يقرب من المصادر الاصلية وهو باب يفيدنا عند ما يفسر أصحاب المعاجم أو المفسرون للقرآن الكريم والحديث الشريف والنصوص الادبية اللفظ بتفسيرات مختلفة فنستطيع به أن نرجح قولا على قول ورايا على راى كما نستفيد منه استكشاف بعض الاغلاط التى وردت فى معاجم اللغة · ومنشؤها خطأ فى النقل أو تصحيف فى الكتابة او نقل عن الثغ أو نحو ذلك ، واذا كان ابن جنى قد سمى ما استكشفه الاشتقاق الكبير فيصح ان نسمى هذا الضرب : الاشتقاق الاكبر ·

وتارة كانوا يلحظون ما بين الحرف والمعنى من مناسبة كما لحظوا ان الحاء اذا اتت فى آخر الكلمة دلت على الاتساع والانتشار مثل ساح وباح وصاح وفاح وشرح ومرح · والكلمة المبدوءة بالشين على التشتت والتفرق مثل شتت وشطر وشعث وشع · الخ · والكلمات المبدوءة بالغين على الغموض مثل غمض وغابت الشمس وغبش الليل وغار الماء وغطى الشيء .. الخ · وقد فطن بعض كبار اللغويين الى هذا الامر ونبهوا عليه كما يفعل الزمخشرى كثيرا فى تفسيره ·

وهذا الامر وان لم يصرح العرب به فقد كان مركوزا فى طبيعتهم مندسا فى اذواقهم يعتمدون عليه فى وضع الكلمات والاشتقاق منها ، فمن بلغ من قوة الحس مبلغهم ومن دقة الملاحظة دقتهم كان له بمقتضى القياس مثل ما لهم ·

ولكن من الذى يجوز له القياس فى اللغة ؟ اننا اذا قلنا بجوازه لكل فرد كان الامر فوضى وتعرضت اللغة للاضطراب ولكنا نقول كما قال الفقهاء ونحذو حذوهم ، ففى عصورهم الزاهية كان الاجتهاد وكان البحث فى المجتهد والقول فى شروطه ، وحصروا قياس الاحكام وتقديم العدالة وصحة الحكم فى يد المجتهدين وشرطوا للمجتهد شروطا تتلخص فى ان يكون محيطا بمدارك الشرع متمكنا من وسائل النظر فيها والاستنباط منها ، وعلى الجملة يكون فضلا عن مواهبه الذهنية مثقفا ثقافة شرعية وما يلزمها من ثقافة لغوية ونحوية .. الخ ·

وعلى هذا القياس يجب ان نقول فى المجتهد اللغوى ، فلا بد أن يكون مثقفا ثقافة لغوية وادبية واسعة متمكنا من النحو والصرف لانهما وسائل من وسائل اتقان اللغة وفوق ذلك ان يكون له ذوق قد ارهف بكثرة القراءة اللغوية والادبية ومعرفة بسر الوضع على النحو حتى يستطيع أن يدرك بحسه الذى كونته الثقافة وعلمه العميق الجيد من الردىء وما يصح وما لا يصح ونحو ذلك · كما يستطيع بهذه المؤهلات كلها أن يتخير اللفظ المناسب للمعنى المناسب اما بوضع جديد او اشتقاق من لفظ قديم ، فاذا بلغ هذا المبلغ كان له الاجتهاد اللغوى كما كان لنظيره الاجتهاد الفقهى ·

مصـــادر البحث :

مرتبـــة على حروف الهجاء

1 ــ ادب الكاتب ، ابن قتيبة ، مطبعـــة السعـــادة (1958) ط 3 ·

2 ــ الاقتراح ، جلال الدين السيوطى ، حيدر آبار ط 2

3 ــ الاقتضاب فى شرح ادب الكتاب ، ابـــن سيـــد البطليوسى ، المطبعة الادبية بيروت (1901)

4 ــ الانصاف فى مسائل الخلاف ، ابو البركات ابن الانبارى ، القاهرة (1961)

5 ــ بغية الوعاة فى طبقات اللغـــويين والنحـــاة ، السيوطى ، القاهرة (1965) ط 1

6 ــ البيان فى تفسير القرآن ، ابو القاسم الخوئى ، النجف (1966) ط 2

7 ــ تفسير فخر الدين الرازى ، اسلامبول 1307 هـ

8 ــ حاضر اللغة العربية فى الشام ، سعيد الافغانى

9 ــ خزانة الادب ، عبد القادر البغدادى ، المطبعة السلفية ، القاهرة ·

10 ــ الخصائص ، ابن جنى ، دار الكتب المصرية ط 2

12 ــ شرح ابن عقيل ، القاهرة (1965) ط 14

13 ــ الصاحبى فى فقه اللغة ، احمد بن فارس ، القاهرة (1910) ·

14 ــ فى اصول النحو ، سعيد الافغانى ، دمشق (1964) ·

15 ــ فى النحو العربى ، نقد وتوجيه ، الدكتور مهدى المخزومى ، القاهرة (1966) ط 1 ·

16 ــ القاموس المحيط ، الفيروزابادى ·

17 ــ القـــرآن الكـــريم

18 ــ قواعد التحديث من فن مصطلح الحديث ، دمشق ، مطبعة ابن زيدون (1935) ·

19 ــ لسان العرب ، ابن منظور ، بولاق 1301 هـ

20 ــ اللغة ، ج · فندريس ، ترجمـــة القصاص والدواخلى ، القاهرة (1950)

21 ــ مجلة المجمع العلمى بدمشق ، المجلد 11 بع عشر

22 ــ مجلة مجمع اللغـــة العربيـــة ، المجلـــدات (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 7 ، 17 ، 18)

23 ــ مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو، مهدى المخزومى (1958) ط 2

24 ــ معجم الادباء ، ياقوت الحموى ج 12 مطبعة دار المؤمـــن

25 ــ المعجم المفهرس ، محمد فؤاد عبد الباقى ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب (1945) ط 1

26 ــ مغنى اللبيب ، ابن هشام الانصارى ، بيروت ، دار الكتاب العربى

27 ــ من اسرار اللغة ، ابراهيم انيس

28 ــ النحو الوافى ، عباس حسن ج 3 ، دار المعارف بمصر (1961)

29 ــ وفيات الاعيان ، ابـــن خلكـــان ، القاهـــرة (1948) ط 1 ·